الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي - وزو تامدة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

المشاريع الاقتصادية الرومانية في بلاد المغرب القديم من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الخامس ميلادي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ وحضارات المغرب القديم

مقدم من طرف الطالبة:

- **موزاوي سارة**

تحت إشراف الأستاذة:

– زغبيب حسينة

السّنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي - وزو تامدة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

المشاريع الاقتصادية الرومانية في بلاد المغرب القديم من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الخامس ميلادي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ وحضارات المغرب القديم

مقدم من طرف الطالبة:

- موزاوي سارة

تحت إشراف الأستاذة:

– زغبيب حسينة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
أة: أقوني ياسمين	أستاذة محاضرة أ	رئيسا	جامعة تيزي زوز
أة: زغبيب حسينة	أستاذة محاضرة أ	مشرفا ومقررا	جامعة تيزي وزو
أذ: سيد إدريس يوسف	أستاذ محاضرب	مناقشا	جامعة تيزي وزو

السّنة الجامعية: 2025/2024

شكر وتقدير

رب اوزعني أن أشكر نعمتك التي انعمت عليَ وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين (سورة النمل، الآية 19).

نشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لإتمام هذا البحث .

يطيب لنا في هذا المقام وعرفانا بالجميل أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان الى الأستاذة المشرفة " زغبيب حسينة " على المجهودات التي بذلتها من خلال متابعتها لهذا البحث بنصائحها وتوجيهاتها القيمة وكان لها طيب الأثر في ترسيخ العزم نحو إتمام هذا البحث.

كما نتوجَه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبول بمناقشة هذا البحث.

ونقف وقفة احترام وتقدير لكل من مدَ لنا يد العون، ولكل من ساهم في هذا البحث

إهداء

"وقل ربي زدني علما"

سورة طه الآية 114

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الذي لا يطيب الليل ولا النهار إلا بطاعته، ولا تطيب اللحظات إلا بذكره ولا تطيب الآخرة إلا بعفوه سبحانه وتعالى.

إلى من كلله الله بالتواضع، إلى من كان معي في كل خطوة من خطواتي في الحياة لكي أصل إلى ما أنا الآن عليه إلى أبي الغالي أطال الله في عمره وأمده بالصحة..

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي إلى من كانت ملجئي بعد الله، إلى من تشجعني دائماً إلى من كانت دعواتها سر نجاحي إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة.

إلى سندي في الحياة إخوتي الأعزاء: ليديه. ليلية، أمحمد، أيوب

إلى أجدادي الأحياء منهم والأموات

إلى من كانت لي خير موجهة الأستاذة: زغبيب حسينة،

إلى عائلتي كلها قريبًا أو من بعيد، صغيرا وكبيرا إلى

كل من قدم لي المساعدة والتشجيع ولو بالدعاء والكلمة

الطيبة.

أهدي عملي إلى كل من يعرفني عن قرب وكل من يعرفني

من بعيد.

سارة

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية:

av. **J**.**–C**. : avant Jésus-Christ

ap. **J**.**–C**. : après Jésus-Christ

Ager Publics : Terre publique appartenant à l'État romain

Ager Privatus : Terre privée appartenant aux citoyens romains

Latifundia : Grande propriété agricole exploitée par des esclaves ou des colons

Lex Manciana : Loi romaine réglementant la gestion et l'exploitation des terres africaines

Decumae : Impôt en nature (le dixième des récoltes) perçu sur les terres provinciales

Limes : Ligne de fortifications ou frontière militaire romaine

Civitates : Communautés ou cités locales dans les provinces romaines

Municipium : Ville dotée d'un statut juridique romain intermédiaire

Colonia : Colonie romaine bénéficiant du droit romain complet

Imp. **Rom**. : Empire Romain

Maghreb ant. : Maghreb antique

Éco. : Économie

Agr. : Agriculture

Com. : Commerce

مقدمـــــــــــــــــــــة

يُعدّ موضوع المشاريع الاقتصادية الرومانية في بلاد المغرب القديم من المواضيع التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة تاريخ شمال إفريقيا القديم، لما يمثله من جانب حيوي لفهم طبيعة السياسة الرومانية في المنطقة وأهدافها البعيدة المدى. فالتوسع الروماني لم يكن مجرد غزو عسكري أو توسع سياسي، بل كان مشروعًا اقتصاديًا متكاملًا، يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي للإمبراطورية الرومانية وإثراء خزينتها من خلال استغلال الموارد الزراعية والمعدنية والبشرية المتاحة في مستعمراتها الإفريقية.

لقد مثّل بلاد المغرب القديم بموقعه الاستراتيجي الممتد من نهر النيل شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، وبما يزخر به من سهول خصبة وثروات طبيعية ومناخ متنوع، منطقة جذب كبيرة للرومان، خصوصًا بعد تراجع خصوبة الأراضي الإيطالية وازدياد حاجة روما إلى الحبوب والزيوت. ومن هذا المنطلق، سعت الإمبراطورية الرومانية إلى إدماج المقاطعات الإفريقية ضمن نظامها الاقتصادي العالمي، فحوّلتها إلى مصدر رئيسي لتموين العاصمة بالمنتوجات الزراعية، وعلى رأسها القمح والزيت والنبيذ، ما جعلها تُعرف لاحقًا بـ "مطمور روما."

ولتحقيق هذا الهدف، أطلقت روما مشاريع اقتصادية زراعية كبرى، تمثلت في استصلاح الأراضي، وإنشاء المستوطنات الزراعية (اللاتيفونديا (*Latifundia*، وتشييد منشآت الري والسدود، وتنظيم شبكة طرق وموانئ لتسهيل نقل المنتجات نحو المراكز الحضرية. كما أقرّت تشريعات قانونية واقتصادية تهدف إلى تنظيم الملكية العقارية وتحديد أنماط الاستغلال الزراعي، مثل قانون *مانكيانا* (*Lex Manciana*)الذي خصّص للأراضي العامة وكيفية استثمارها، والقوانين اللاحقة في عهد الإمبراطور *هادريان* (*Hadrian*)التي نظّمت علاقة المزارعين بالدولة.

وفي إطار هذا التنظيم القانوني، اعتمد الرومان نظامًا ضريبيًا معقدًا شمل الضرائب العينية والمالية، أبرزها "العشر " (*Decumae*)و"الكرونة(*Crown Tax*) "، مما جعل الاقتصاد المحلي مرتبطًا مباشرة بالخزينة المركزية للإمبراطورية. كما امتدت المشاريع الاقتصادية لتشمل قطاعات الصناعة والتجارة، من خلال إنشاء ورش لصناعة

الفخار والزجاج ومعاصر الزيت والنبيذ، وتفعيل النشاط التجاري بين المدن والموانئ، ما جعل بلاد المغرب القديم تلعب دورًا محوريًا في التبادل التجاري داخل البحر الأبيض المتوسط.

تأتي أهمية هذا الموضوع من كونه يُبرز الوجه الاقتصادي للاستعمار الروماني في شمال إفريقيا، ويكشف عن آليات الهيمنة التي استخدمتها روما للسيطرة على الموارد المحلية. كما يسمح بفهم التحولات التي شهدها المجتمع الإفريقي القديم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة انتقاله من نظام اقتصادي تقليدي قائم على الاكتفاء الذاتي إلى نظام استغلالي تابع للمركز الروماني.

- وتبرز الإشكالية المحورية لهذا البحث في التساؤل الرئيس التالي:
- ما طبيعة المشاريع الاقتصادية الرومانية في بلاد المغرب القديم، وما أثرها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة خلال الفترة الممتدة من القرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الخامس الميلادي؟
- ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الثانوية:
- ما هي العوامل التي جعلت بلاد المغرب القديم تحظى بأهمية اقتصادية لدى الرومان؟
- كيف تم تنظيم المشاريع الزراعية والإنتاج الفلاحي في المقاطعات الإفريقية؟
- ما أثر هذه المشاريع في تطور قطاعي الصناعة والتجارة؟
- إلى أي مدى ساهمت التشريعات الاقتصادية الرومانية في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة؟

ويهدف هذا البحث إلى تحليل الأبعاد الاقتصادية والسياسية للمشاريع الرومانية في بلاد المغرب القديم، مع التركيز على التنظيم الزراعي، والبنية الصناعية، والتشريعات القانونية التي حكمت النشاط الاقتصادي. كما يسعى إلى إبراز دور هذه المشاريع في تكوين شبكة اقتصادية مترابطة داخل الإمبراطورية، وإظهار التفاعلات التي نشأت بين الرومان والسكان المحليين نتيجة هذا النظام.

اعتمدت في إنجاز هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي، من خلال دراسة الأحداث والوقائع الاقتصادية وتحليل نصوص المؤرخين القدماء (مثل سترابون، بلين الأكبر، سالوست، وغيرهم)، إضافة إلى الاعتماد على الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع الاقتصاد الإفريقي الروماني. كما تم توظيف المنهج المقارن عند الحاجة لمقارنة السياسات الاقتصادية بين مناطق مختلفة من الإمبراطورية.

واجهت الدراسة بعض الصعوبات المنهجية، أبرزها ندرة المصادر المحلية وغياب الوثائق الأصلية الخاصة بالمشاريع الاقتصادية، إضافة إلى تشتّت المعطيات بين الدراسات الأثرية والنصوص الكلاسيكية، مما تطلّب مجهودًا في المقارنة والتحليل والتركيب للوصول إلى نتائج دقيقة.

وفي الأخير، تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث التي تهدف إلى إبراز دور الاقتصاد في فهم التاريخ الحضاري لبلاد المغرب القديم، وإلى إعادة قراءة التجربة الرومانية في المنطقة من زاوية جديدة تبرز تفاعل البنية القانونية والاقتصادية مع الواقع الاجتماعي.

المدخل:

الإمكانيات الاقتصادية لبلاد المغرب القديم

المدخل: الإمكانيات الاقتصادية لبلاد المغرب القديم

1- الموقع الفلكي والجغرافي:

تقع بلاد المغرب القديم بين خطي عرض 18°-38° شمالا. [1]

ووفقا لما ذكره المؤرخ سترابون في كتابه " الجغرافيا" واصفا ليبيا فإنها تأخذ شكل مثلث قائم الزاوية، حيث تمتد قاعدته على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط من مصر (شرقا) إلى أعمدة هرقل (غربا) بينما يمتد الضلع الرأسي للمثلث من نهر النيل (شرقا) نحو المحيط الأطلسي (غربا) يشكل بذلك ضلعا عموديا على القاعدة أما وتر المثلث (الضلع الأطول المقابل للزاوية القائمة) يمتد من مناطق أثيوبيا (جنوبا) إلى موريطانيا. [2]

هذا ما يخضعها لتأثير البحر والمحيط والصحراء.[3]

وذات موقع استراتيجي كونها حلقة وصل بين الجهة الغربية للبحر المتوسط والحضارة التي نشأت في المنطقة الصحراوية جنوبا، ذلك لأنها تعد رابطة بين الحضارتين الاغريقية والرومانية، والشرق القديم، ما جعل منطقة بلاد المغرب القديم ملتقى الحضارات القديمة والمجاورة لها.[4] (أنظر الشكل رقم 1)

---

[1] محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضارة منذ فجر التاريخ إلى الفتح الاسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992، ص14.

[2]Strabon, géographie de Strabon, trad: Amédée tardive, tome III, livre XVII (Paris: librairie hachette et Cie, 1880), p467.

*سترابون : جغرافي اغريقي ولد حوالي عام 64 او 63 ق.م، كان معاصر التشكيل الإمبراطورية الرومانية، للمزيد أنظر كتاب سترابون الجغرافيا، كتاب 17، ترجمة حسان ميخائيل أسحق، ج2، ط1، 2017، دار علاء الدين، ص407.

[3] محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص14.

[4] محمد الصغير غانم، مواقع وحضارات ما قبل التاريخ في بلاد المغرب القديم، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 09.

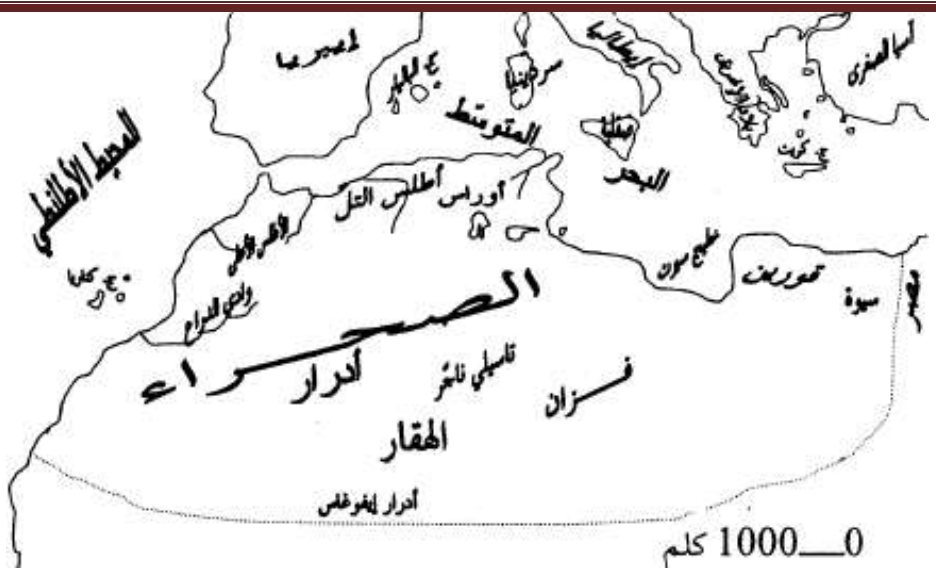

الشكل رقم 1 خريطة الحدود التقريبية لبلاد المغرب القديم

عقون محمد العربي، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008، ص 20

2- التضاريس:

تتميز بلاد المغرب القديم بالتنوع التضاريسي التي تتكون من جبال وسهول وصحاري فالسهول تختلف حسب موقعها الجغرافي وارتفاعها على سطح الأرض، وتختلف خصوبتها نظرا لاختلاف المناخ والتربة، تنقسم السهول الى قسمين: السهول الساحلية والداخلية، فالسهول الساحلية محصورة بين الاطلس التلي والبحر الأبيض المتوسط، اما السهول الداخلية منحصرة بين الجبال، وهي أكثر ارتفاعا من السهول الساحلية.[1]

وجبال الاطلس تمتد من الجهة الغربية الى الجهة الشرقية للبلاد، أولها الاطلس الساحلي الذي يشمل جبال الريف، وجبال جرجرة، والاطلس التلي الذي يمتد من المغرب الأقصى الى جبال خمير بتونس، كذلك الاطلس الصحراوي الذي يشمل الجهة الجنوبية من البلاد، أما الهضاب العليا تنحصر بين الاطلسين التلي والصحراوي ويتراوح ارتفاعها بين 700 و1100 متر.[2] (أنظر الشكل رقم 2)

[1]- أحمد سايح مرزوق،" جغرافية بلاد المغرب القديم من خلال كتاب الجغرافيا سترابون، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد13، العدد3، تيبازة- الجزائر، 2022، ص ص 31-32.

[2]- أحمد توفيق المدني، قرطاجنة في أربعة عصور من عصر الحجارة الى الفتح الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 10.

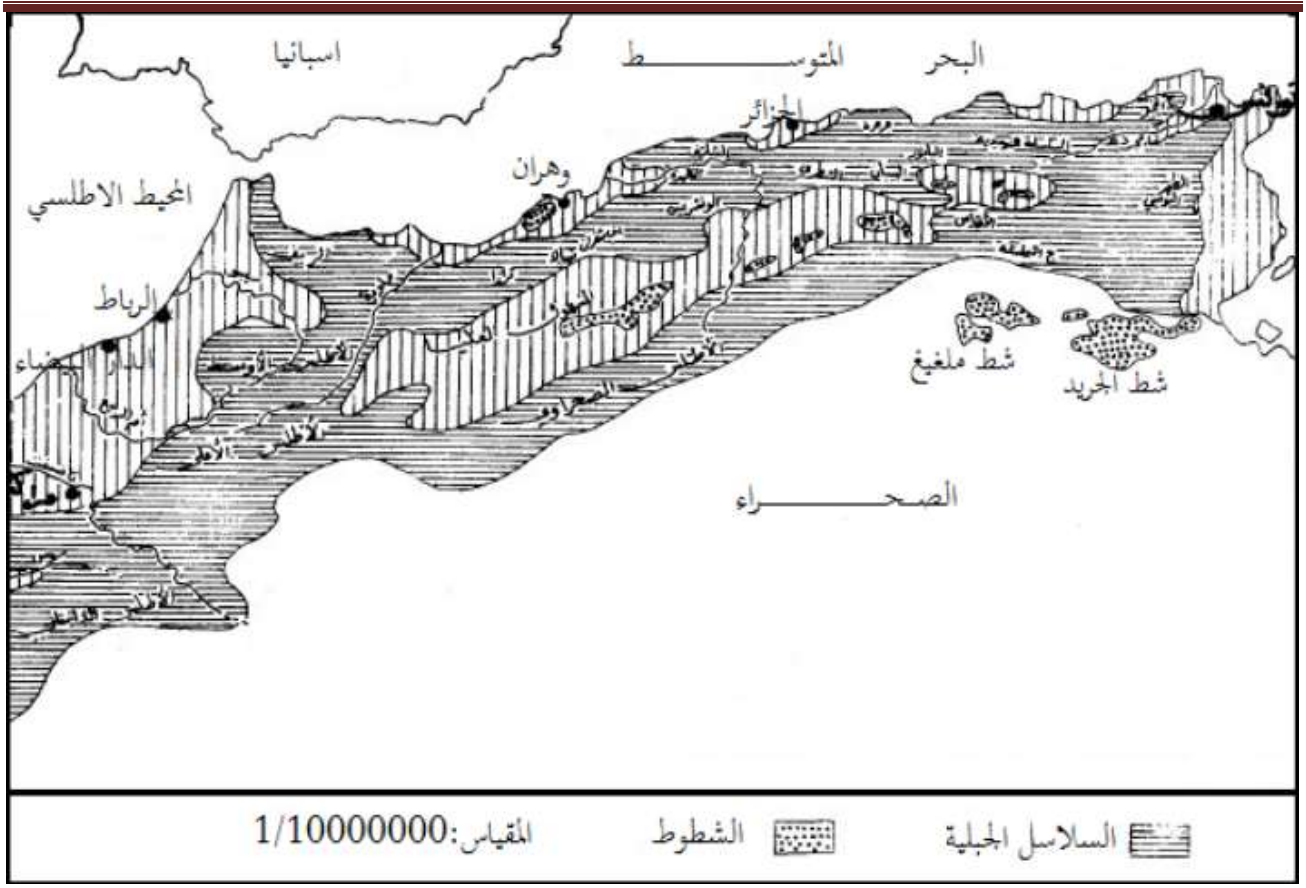

الشكل رقم 2 شكل تضاريس بلاد المغرب القديم

محمد الهادي حارش المرجع السابق، ص 19

3- المناخ:

تباين تضاريس بلاد المغرب القديم أدى الى تباين الأقاليم المناخية.[1]

أشار شارل أندري جوليان في كتابه "تاريخ شمال افريقيا" أن سلطان المناخ على البشر أشد سطوة وأكثر تقلبا من مفعول التضاريس التي تتأثر به في شتى مظاهرها، ذلك فالصيف كثيرا ما يكون باكرا وخاصة كلما توغلنا الى الجنوب، ومعدل درجات الحرارة على السواحل لا يفوق 25 درجة لكن حر النهار يبقى منتشرا في الليل والهواء الرطب غالبا ما يعترض الافاق والشتاء معتدل.[2]

فالمناطق الشمالية تشهد تساقط الامطار اكثر من المناطق الجنوبية التي تعرف انتشارا للغابات اذ تغلب عليها أشجار دائمة الاخضرار تتحمل الحرارة في فصل الصيف كأشجار الصنوبر والبلوط.[1]

[1]- محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص14.

[2]- شارل أندري جوليان، تاريخ شمال افريقيا، تعريب: محمد مزالي/ البشير بن سلامة، ط2، مؤسسة تاوالت الثقافية: 2011، ص10

فالمناخ رطب في الجهة الشمالية نظرا لكثرة التساقط وفي الداخل يسودها المناخ القاري، وفي الجهة الجنوبية المناخ جاف لانعدام المسطحات المائية والغطاء النباتي.[2] (انظر الشكل رقم 3)

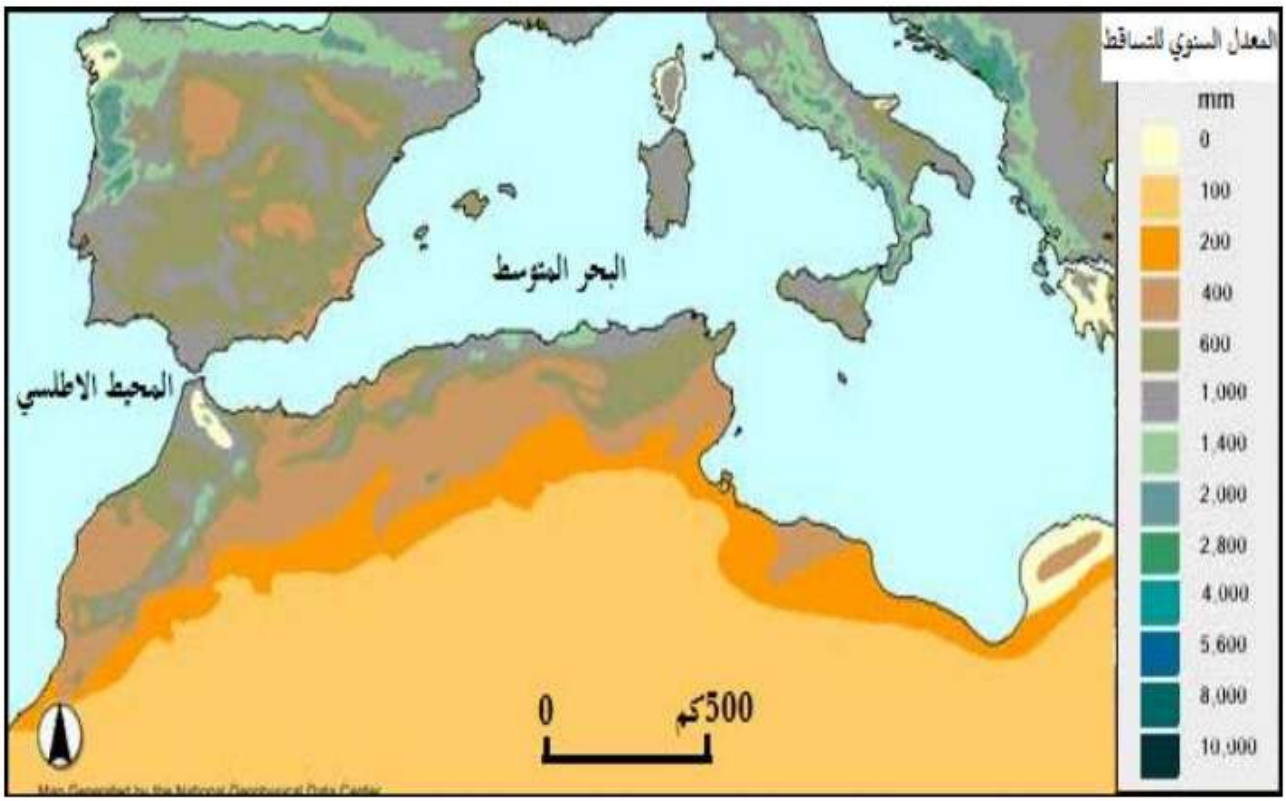

الشكل رقم3 شكل يدل على كميات التساقط

خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في افريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر ، تخصص الريف والبادية إشراف محمد العربي عقون، جامعة قسنطينة 02، 2013، ص 12.

[1]- خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في افريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الريف والبادية، اشراف محمد العربي عقون، جامعة قسنطينة2، 2013، ص 12

[2]- أحمد سايح مرزوق، المرجع السابق، ص34.

4- الثروات الطبيعية:

تزخر بلاد المغرب القديم بالثروات الطبيعية من بينها الثروة الحيوانية، كانت المنطقة اهلة بالماعز والاغنام والابقار وحتى الحيوانات الضارية التي تهدد حياة السكان ما جعلهم يعيشون حياة الترحال بحثا عن مكان الكل والاستقرار والأمان، كانت الثروة الحيوانية المصدر الأساسي لمعيشة السكان، اذ يعتمد غذائهم على لحوم هذه الحيوانات، والبانها ويصنعون من جلودها احذية والبسة.[1]

كما ورد في كتاب اكصيل (Gsell) "تاريخ شمال افريقيا" كثرة انياب الفيلة التي عثر عليها على تخوم اثيوبيا الى الحد الذي جعل السكان استعملوها في صنع الاعمدة والسياجات، كما ان القرطاجيين اعتمدوا على الفيلة في حروبهم في القرن الثالث قبل الميلاد.[2]

كما اثار سترابون الى وجود الزراف، والثعابين الكبيرة التي تنبت على ظهورها الأعشاب، وذكر كذلك الأسود التي تهاجم صغار الفيلة.[3] (انظر الشكل رقم 5.4)

نجد كذلك من ثروات بلاد المغرب الخشب اذ اعتمدوه في صناعة السفن، كما يوجد نقش يذكر الصنوبر pin بجوار البحر ونهر امبسا كا Ampsage (الشمال الشرقي قسنطينة)، كما ان الاستغلال المجحف للثروة الخشبية أدى الى نقص الغابات، وورد في وثائق من عهد الإمبراطورية السفلى ان كميات كبيرة من الخشب كانت تصدر الى روما حسب ما أورده اكصيل في كتابه "تاريخ شمال افريقيا"، ويضيف قائلا الخشب يستهلكوه كثيرا في التدفئة، إضافة الى استخدامه في معالجة المعادن كالفحم في المناجم.[4]

عرفت منطقة بلاد المغرب القديم تنوع الغطاء النباتي ووفرة الثروة المائية وهذا ما ذكره محمد الصغير غانم في كتابه " مواقع وحضارات ما قبل التاريخ في بلاد المغرب القديم " قائلا ان السكان في البداية اتخذوا الكهوف والمغارات مسكنا لهم، بعد ذلك تجمعوا حول البحيرات والعيون والواحات، وقد كانت حياة السكان معتمدة على الصيد البري، والبحري) والجمع والالتقاط والمحاكاة (مظاهر الطبيعة المحيطة بهم).[5]

---

[1] – عقون محمد العربي، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008، ص 20.

[2] – اصطفيان اكصيل، تاريخ شمال افريقيا، ظروف النماء التاريخي، الازمنة البدائية الاستعمار الفنيقي وامبراطورية قرطاجة، ترجمة محمد التازي سعود، ج1، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة تاريخ المغرب، الرباط، 2007، ص86.

[3] – سترابون، ترجمة حسان مخائيل اسحق، المصدر السابق، الفقرة 5، ص 392.

[4] – اصطفيان اكصيل، المصدر السابق، ص 127-138.

* الامبراطورية السفلى، هي المرحلة الاخيرة من تاريخ الامبراطورية الرومانية انظر: عبد الرحمان يدوي، الزمان الوجودي، مؤسسة هنداوي، 2012، ص 01. http://www.hindawi.org/books/12345678.

[5] – محمد الصغير غانم، المرجع السابق، ص16.

على غرار هذه الثروات الطبيعية ذكر محمد العربي عقون في كتابه " الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم" صناعة النسيج والحلي على ان لباس قدامى الشمال الافريقي يتكون من المعطف والجبة واغلب هذه الملابس من الصوف، الذي كان يصنع منه البرنوس منذ القدم، وكانت صناعة الحلي شائعة وهي من الفضة في الغالب.[1](انظر الشكل رقم6)

بالإضافة الى صناعة الفخار اذ قسم كامبس الفخار الافريقي الى فخار نذري يستعمل لأغراض دينية (طقوس جنائزية)، وفخار منزلي لأغراض عائلية (كالقدر للطهي، والصحون لتقديم الاكل فيها).[2](انظر الشكل رقم7)

كما ان كثرة الاخطار الداخلية والخارجية على السكان ارغمهم على امتلاك الاسلحة لمواجهتها لاسيما خلال القرنين الأول والثاني ق.م، قسم صنع الأسلحة من مختلف المعادن لغرض تصدي الاخطار التي تواجههم ابرزها سلاح الحراب.[3]

بعد التطور الاقتصادي الكبير للمنطقة في القرن 2ق.م، كان لزاما على ملوكها تطوير العملة النقدية والتوسع في سكها بداية من عهد الملك ماسينيسا، اذ ان الحاجة التجارية دفعت الى ضخ العديد من القطع النقدية في السوق التجارية بغرض استعمالها في المعاملات التجارية.[4]

[1]- محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص37.

[2] Gabriel camps, « Gastel » encyclopédie berbere, vol 19, edited by Gabriel camps, edisud, 1998, pp 9-10.

[3]- أحمد سايح مرزوق، جوانب من الحياة الاقتصادية لنوميديا خلال القرنين الثاني والأول قبل الميلاد، الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية، تيبازة، 2022، ص16.

[4]- احمد سايح مرزوق، المرجع نفسه، ص17.

* ماسينيسا: امير امازيغي طور رعاياه ومملكته خلال 56 سنة من الحكم، انظر: قابريال كومبيس، ماسينيسا او بدايات التاريخ، تعريب وتحقيق محمد العربي عقون، الجزائر، د.ت، ص 21.

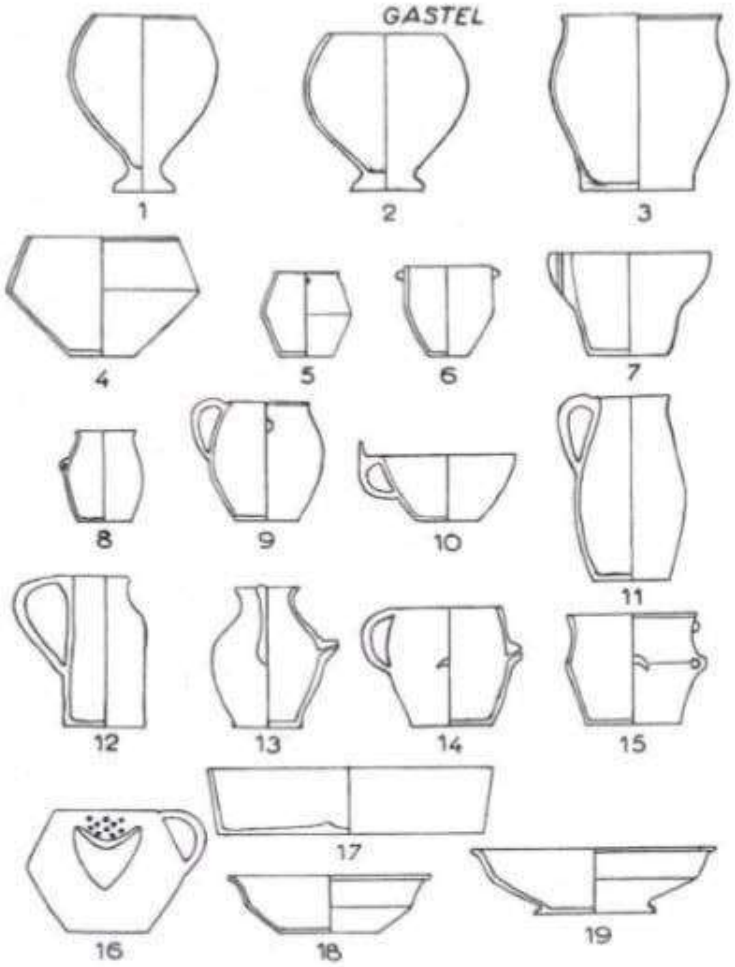

الشكل رقم 04: الفخار النذري والعائلي

المرجع G.camps"castel" in Gabriel Camps(dir),19/filage -gastel,Aix en Provence, edisud ("volume ",N19)[en ligne],mis en ligne le 1 er juin 2011,consulté le 1 er mai 2019

كانت حياة سكان بلاد المغرب القديم تعتمد على الترحال وتربية المواشي، إذ يعتمد الاقتصاد الرعوي على تربية القطعان والاستفادة من صوفها والحصول على المادة الغذائية (ألبان، لحوم، أجبان)، نجد أن الخيل من بين أهم الحيوانات الإفريقية التي صوروها في العملة كما اعتمدوه في الحروب والتنقل لقضاء حاجيات السكان اليومية.[1]

[1]- محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص ص 19-22.

في فترة سابقة للألف الرابعة ق.م لوحظ وجود دلائل لطرق القطف التي قادت الإنسان تدريجيا إلى الفلاحة، هذه الارهاصات الفلاحية ظلت قائمة طيلة عصر النيوليتي.[1]

تتوفر بلاد المغرب القديم على إمكانيات اقتصادية هامة إذ كانت الفلاحة قديما هي الركن الأساسي في الاقتصاد، وكانت أقدم زراعة هي زراعة الحبوب (القمح والشعير)، التي عرفت تطور في عهد الملك ماسينيسا الذي قام بتعميمها وتشجيع البدو على الاستقرار لتحقيق التوازن بين الإنتاج الحيواني والإنتاج الزراعي.[2]

إذ أن القمح كان يزرع في الاراضي السهلية، أما زراعة الشعير تحتل المناطق الأقل خصوبة (سفوح الجبال، المناطق الجافة).[3]

وورد عن سترابون أن بعد الحصاد تحرك التربة ويكتفون بالبذور التي تتساقط خلال عملية الحصاد لكي تنبت الارض زرعا جديدا.[4]

استخدم قمح بلاد المغرب القديم في تثبيت حكم أباطرة روما عن طريق التموين المجاني، استعمل كذلك كراتب للجنود، فتموين سكان روما بهذه المادة الأساسية للحماية من المجاعة إذ كان المستهلك الروماني من الاولويات عن طريق تحديد السعر، ومراقبة عملية التموين، فالاستغلال الكثيف (مقاطعات الامبراطورية يعني ضمان التموين للسكان.[5]

تطورت الزراعة والفلاحة باستمرار لزيادة الإنتاج وزيادة الطلب للمنتوج خصوصا بعد تخلي مصر عن تموين روما أصبحت بلاد المغرب القديم الممون الأساسي لروما ونجد أن الاباطرة تركز اهتمامهم على التوسع في الزراعة الشعرية.[6]

إضافة إلى أهمية القمح والشعير اهمية وذلك على حد قول "غزال" "Gsell" أن النوميديين عرفوا شجرة الزيتون وكيفية استعمال معاصر الزيت.[7] (أنظر الشكل رقم 08.07.06.5) .

ووجدت نقوش على صخور منطقة التاريخي تاجر غصون أشجار الزيتون.[8]

---

[1] – قابريال كامبس، في اصول بلاد البربر ماسينيسا او بدايات التاريخ، تعريب وتحقيق: محمد العربي عقون، المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر، د.ت، ص 81.

[2] – محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص ص 27-29.

[3] -De candole (A), origines des plantes cultivées, paris, 1883,p289.

[4] – سترابون، الجغرافيا، المصدر السابق، الفقرة 11، ص 396.

[5] – محمد بن عبد المؤمن،" قمح بلاد المغرب القديم بين المادة الغذائية والسياسية"، دورية كان التاريخية، قسم التاريخ وعلم الاثار، العدد العاشر، جامعة وهران، 2010، ص40.

[6] – محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني ودورها في احداث القرن الرابع الميلادي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 90.

[7] - Gsell stéphane, histoire ancienne de l’afrique du nord, tome IV : la civilisation carthaginoiseKparis : haschette,1920,p18.

[8] – نادية عون، الزراعة الشجرية في بلاد المغرب القديم اثناء الاحتلال الروماني (146 ق.م.430م) (الزيتون والكروم)، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخصص تاريخ قديم، اشراف محمد الهادي حارش، جامعة الجزائر2، 2012،ص 16.

الشكل رقم 05 :معصرة مداورش

Camps fabrer H.-l'Olivier et son importance économique dans l'Afrique antique, maître de recherche au CNRS,Aix en Provence, N 24,p27

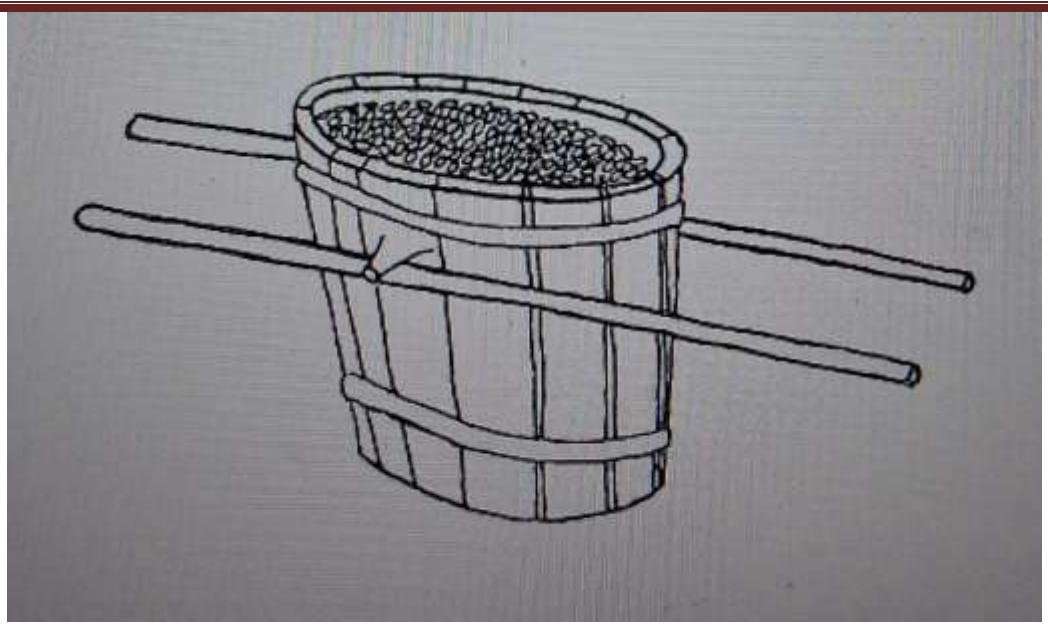

الشكل رقم 06 : سلة الزيتون

المرجع نادية عون، المرجع السابق، ص 46

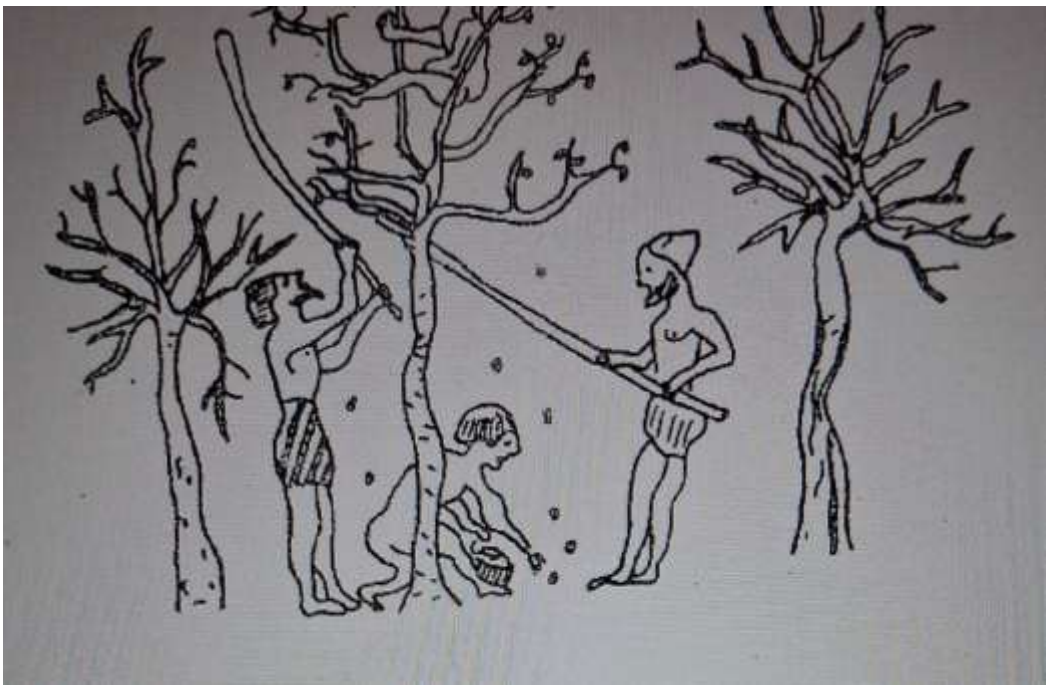

الشكل رقم 07: مشهد لقطف الزيتون

المرجع نادية عون، المرجع السابق، ص 46

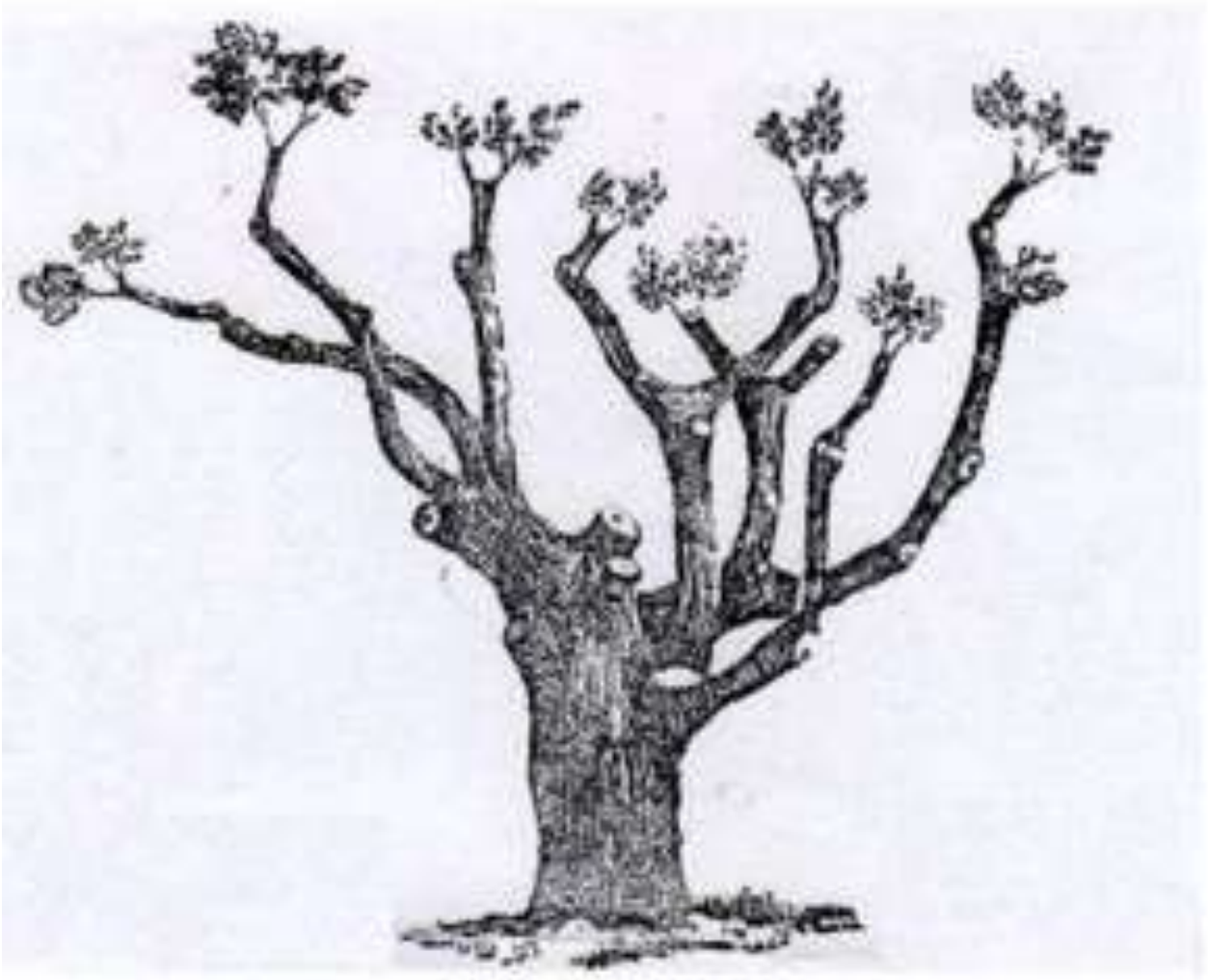

الشكل رقم 08: شجرة الزيتون

المرجع Trabut,Louis, l'Olivier. Mustapha,Algérie :gouvernement général de l'Algérie, service botanique , informations agricoles, bultin N 21 , 1900,p38

الكروم لا تقل أهميتها عن المنتوجات الزراعية لمنطقة بلاد المغرب القديم، فالكروم مصدر أنواع مختلفة من النبيذ الذي له أهمية في مجتمع يعيش الرفاهية واللهو، ويظهر ذلك من خلال العملة سواء الملكية أو عملة المدن، ويبرز الازدهار الذي عرفته غراسة الكروم وفن التطعيم.[1] (أنظر الشكل رقم 09)

كانت الخضار ضمن المنتوجات الزراعية لمنطقة بلاد المغرب القديم نذكر منها: (الفول، الحمص، الخرشف) اعتمدها سكان بلاد المغرب القديم منذ الفترات القديمة، والتي كانت منتشرة في المناطق السهلية للمنطقة، وكاموا يزرعون منتوجات زراعية أخرى منها(البازلاء والعدس والجلبانة)، كما انه هناك نباتات برية متعددة التي تعتبر كمادة غذائية داعمة لقدماء سكان منطقة بلاد المغرب القديم، التي تجود بها الطبيعة.[2]

المنتوجات الزراعية تتطلب أرض مهيئة، لإنتاج زراعي أجود، وهذا يتطلب وسائل لتهيئة الأرض للزراعة أبرزها المحراث.[3] (انظر الشكل رقم13)

الشكل رقم 09 الكروم

المرجع salma mohammed husawi , agricultural legislation and it's impact on economic conditions in Africa during THE ROMAN ERA 146 BC- 284,p196

[1]- نادية عون، المرجع السابق، ص72.

[2]- قبريال كومبس، المرجع السابق، ص ص 66-106.

[3]- سماح محمد الصاوي، " أشكال أدوات الزراعة في العصر الروماني دراسة أثرية"، دراسات في اثار الوطن العربي 15، مج1، ع1، جامعة الإسكندرية، كلية الاداب، ص 189.

الانتاج الزراعي يتطلب وفرة الثروة المائية والتي لها تأثير على المردود الزراعي خاصة في بلاد المغرب القديم، لذلك قامت السلطات الرومانية بمساهمة السكان المحليين على توسيع خريطة الري، وإعادة تهيئة المنشآت القديمة، اذ قاموا بإنشاء منشئات التوزيع والتجميع، والتي تتمثل في السدود والابار والاودية التي تحفظ فيها المياه، ومن بين منشئات توزيع المياه القنوات الناقلة للمياه من مصادر حفظها مباشرة، أو من الخزانات المشيدة في الأماكن التي تشرف على الحقول والمزارع.[1]

هذه الموارد الطبيعية التي تتميز بها بلاد المغرب القديم ومعرفة سكان المنطقة كيفية استغلالها ساهم في بناء اقتصاد متنوع، اذ ورد عن هيرودوت أن سكان ليبيا (بلاد المغرب القديم) اعتمدوا أسلوب المقايضة أي مقابلة سلعة بسلعة بشرط أن تتوافق قيمة السلع المقدمة والمستلمة فاذا توافقت قيمة السلع أخذ كل من الطرفين سلعته وغادر، ليتطور النشاط التجاري بعد ظهور العملة، وهذا ان دل على شيء فهو وجود النشاط التجاري الى جانب النشاط الزراعي.[2]

ازدادت أهمية النشاط التجاري بعد سيطرت روما على منطقة بلاد المغرب القديم، وعلى اثر هذا عملت السلطات الرومانية على شق طرق المواصلات البرية والبحرية لتسهيل الحركة التجارية.[3] (انظر اشكل رقم 10)

[1]- خنيش عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ص 84-85-88.

[2]هيرودوت، " أحاديث هيرودوت عن الليبيين (الامازيغ)"، ترجمة وتعليق: مصطفى أعشى، الفقرة 196، منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئة، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، 2009، ص 100.

[3]- محمد الهادي حارش، المرجع السابق، ص 208.

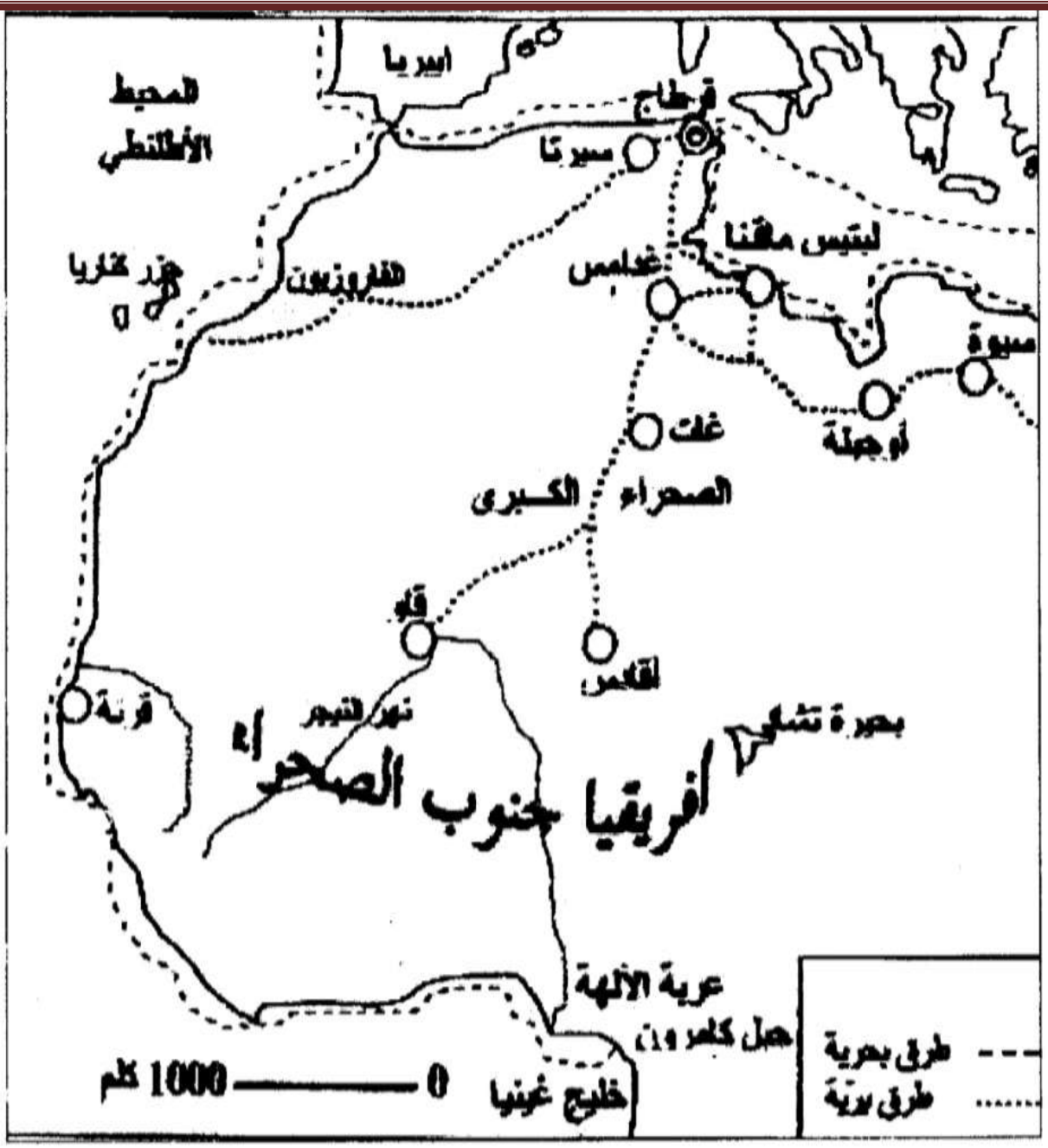

الشكل رقم 10 أهم الطرق التجارية التي شقتها روما

المرجع محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 50

ومنه نستنتج أن امتلاك المغرب القديم ثروات طبيعية هائلة بمختلف أنواعها (الحيوانية، المعدنية، الخشبية ...)، إضافة الى خصوبة تربتها، واعتدال مناخ المنطقة، وتوفرا على غطاء نباتي مكثف ومتنوع، والاهم من كل هذا موقعها الاستراتيجي الذي كلن مفتاحا للقوة الاقتصادية والعسكرية مما جعلها محط أنظار الاحتلال الروماني بهدف استغلال ثروات المنطقة والطرق التجارية، كذلك تأمين حدود الإمبراطورية جنوب المتوسط، كل هذا يدخل ضمن الإمكانيات الزراعية والموارد الطبيعية، كما أن النشاط الفلاحي (خصوصا الزراعة) من أقوى مبررات الاحتلال الروماني لمنطقة بلاد المغرب القديم.

الموقع الجغرافي:

تمتد بلاد المغرب القديم من نهر النيل شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً. وصفها المؤرخ سترابون بأنها تشبه مثلثاً قائماً، قاعدته تمتد على الساحل المتوسطي من مصر إلى أعمدة هرقل، ما يجعلها منطقة تتأثر بالبحر والمحيط والصحراء معاً. وتمتاز بموقع استراتيجي جعلها حلقة وصل بين ضفتي المتوسط، ومعبراً بين أوروبا وإفريقيا، وبين المشرق والمغرب، وهو ما جعلها ملتقى للحضارات القديمة مثل الفينيقية، القرطاجية، والرومانية[1].

التضاريس:

تتميز بلاد المغرب القديم بتنوع تضاريسها، إذ تتكوّن من سلاسل جبلية (الأطلس التلي والصحراوي)، وسهول ساحلية خصبة، وهضاب داخلية وصحارى واسعة. هذا التنوع التضاريسي أوجد بدوره تنوعاً مناخياً وبيئياً مكّن السكان من ممارسة أنشطة اقتصادية متعددة، أهمها الزراعة في السهول، والرعي في المناطق الجبلية والصحراوية. كما وفّر التنوع الطبيعي موارد مختلفة من المياه والأخشاب والمعادن، مما جعلها منطقة غنية بالثروات[2].

أهمية موقع بلاد المغرب القديم

إن الموقع الجغرافي لبلاد المغرب القديم جعل منها منطقة استراتيجية ذات أهمية قصوى بالنسبة للإمبراطورية الرومانية، إذ كانت بمثابة "مطمور روما" الذي يمدها بالحبوب والزيت والنبيذ، إلى جانب موقعها التجاري المتميز الذي

[1] شارل أندري جوليان، *تاريخ شمال إفريقيا القديم*، ترجمة محمد مزين، الدار العربية للكتاب، تونس، 1995، ص 23.

[2] محمد العربي عقون، *الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم*، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008، ص 17.

يربط بين أوروبا وإفريقيا. كما ساعدت الموانئ المنتشرة على طول الساحل المتوسطي في تطوير المبادلات التجارية وتسهيل الاتصال بين المقاطعات الرومانية. وقد أدرك الرومان أن السيطرة على هذه المنطقة تضمن لهم الأمن الغذائي والاقتصادي[1].

الإمكانيات الاقتصادية:

إلى جانب موقعها وتنوّع تضاريسها، تزخر بلاد المغرب القديم بإمكانيات اقتصادية هائلة جعلتها من أغنى مناطق الإمبراطورية الرومانية وأكثرها عطاءً في المجالين الزراعي والتجاري. فقد ساعدت خصوبة التربة وتعدد المناخات ووفرة الموارد المائية على توسّع الزراعة وتنوع محاصيلها، حيث عُرفت المنطقة بإنتاج القمح والشعير والزيتون والكروم، وهي المواد الأساسية في الاقتصاد الروماني وركيزة تموين العاصمة روما بالحبوب والزيوت[2].

كما استفادت الزراعة من نظام ريّ متطور يعتمد على السدود والآبار والقنوات، ما مكّن من استغلال مساحات واسعة من الأراضي الخصبة في السهول الساحلية والهضاب الداخلية.

ولم تقتصر الإمكانيات الاقتصادية على الزراعة فحسب، بل شملت كذلك الثروات المعدنية التي تزخر بها الجبال والمناطق الداخلية، حيث عُرفت بلاد المغرب القديم بمناجم الحديد والنحاس والرصاص، والتي استغلها الرومان بكثافة لتلبية حاجات صناعتهم العسكرية والمدنية. أما الثروة الغابية، فقد استُعملت في البناء وصناعة السفن والأدوات، وشكّلت مورداً مهماً للتجارة البحرية عبر الموانئ المنتشرة على الساحل المتوسطي[3].

كما كانت الثروة الحيوانية أحد ركائز النشاط الاقتصادي، إذ ازدهر الرعي في المناطق الجبلية والصحراوية، وأسهم في تأمين الجلود والصوف واللحوم، وهو ما ساعد على قيام صناعات محلية كالنسيج والدباغة.

[1] خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 02، 2013، ص 64.
[2] المرجع نفسه، ص 87.
[3] اصطيفان أكصيل، *تاريخ شمال إفريقيا*، ترجمة محمد التازي سعود ، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص 210.

هذه الموارد الطبيعية مجتمعة شكّلت قاعدة قوية لقيام صناعات محلية متنوعة كصناعة الفخار والزجاج ومعاصر الزيت والعطور، إلى جانب الصناعات المعدنية والبحرية. كما ساهمت في تنشيط حركة تجارية واسعة، سواء داخلية بين المدن والقبائل، أو خارجية عبر الموانئ التي كانت تصدّر منتجات المنطقة إلى روما وبقية المقاطعات الإفريقية.

وهكذا تحوّلت بلاد المغرب القديم إلى مركز اقتصادي حيوي داخل الإمبراطورية الرومانية، ومصدر رئيسي لمواردها الغذائية والمالية، وهو ما جعل منها بحق "مطمور روما" ومخزن ثرواتها في الغرب الإفريقي[1].

[1] عبد الله العروي، *مجمل تاريخ المغرب*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996، ص 55.

الفصل الأول: الإطار القانوني للزراعة الرومانية

شكلت المشاريع الزراعية الركيزة الأساسية للاقتصاد الروماني في بلاد المغرب القديم، إذ كانت الزراعة تمثّل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في المقاطعات الإفريقية. وقد أدرك الرومان منذ احتلالهم للمنطقة أنّ السيطرة السياسية لا يمكن أن تنفصل عن السيطرة الاقتصادية، لذلك أولوا اهتمامًا بالغًا باستغلال الأراضي الخصبة وتطوير الأنشطة الفلاحية وفق تنظيم دقيق يضمن مردودية عالية واستقرارًا مالياً للإمبراطورية[1].

وقد تجلّت هذه المشاريع في إنشاء المستوطنات الزراعية (اللاتيفونديا *Latifundia*) التي كانت تُدار من قبل ملاك رومانيين أو قدماء الجنود، كما اعتمد الرومان على استصلاح الأراضي المهجورة وتوزيعها على المستوطنين ضمن نظام قانوني خاص. كما تم بناء شبكات ريّ وسدود وصهاريج لضمان تزويد المزارع بالمياه، إضافة إلى تشجيع زراعة القمح والزيتون والكروم لتلبية احتياجات روما الغذائية[2].

كما تميّزت المشاريع الزراعية الرومانية في المغرب القديم بتكاملها مع باقي القطاعات الاقتصادية، إذ مثّلت قاعدة رئيسية للصناعات الغذائية والتجارية. وقد ساعدت التنظيمات الإدارية والضريبية المفروضة على هذه المشاريع في إدماجها ضمن المنظومة الاقتصادية الرومانية الكبرى، مما جعل المقاطعات الإفريقية من أغنى ولايات الإمبراطورية وأكثرها إنتاجاً للحبوب والزيوت[3].

وبذلك أصبحت الزراعة في بلاد المغرب القديم ليست مجرد نشاط محلي، بل مشروعاً اقتصادياً منظماً يخدم المصالح الرومانية في تأمين الغذاء وتثبيت الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

الإيطار القانوني للزراعة الرومانية :

انتهجت روما سياسة استصلاح الأراضي ليس إلا رغبة في استغلال ثروات بلاد المغرب القديم لصالح الإمبراطورية الرومانية إذ شكلت الأرض عنصرا محوريا في النظام القانوني الروماني، واعتبرت رمزا للنفوذ والسيادة لذلك قامت بسلب الأراضي من ملاكها بالقوة وهناك من عملوا أجراء في أراضيهم لدى السلطات الرومانية وخضعوا لكافة الشروط والقوانين المفروضة على الأراضي والانتاج.

[1] محمد العربي عقون، *الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم*، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008، ص 45.

[2] خنيش عبد الفتاح، *التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 02، 2013، ص 92.

[3] شارل أندري جوليان، *تاريخ شمال إفريقيا القديم*، ترجمة محمد مزين، الدار العربية للكتاب، تونس، 1995، ص 130.

I- **تقسيم الأراضي وأنماط الملكية** (الأراضي العامة، الملكية الخاصة، أراضي المدن)

بعد سيطرة السلطات الرومانية على أراضي بلاد المغرب القديم، قامت بتقسيم الأراضي، خصصت الأراضي الصالحة للزراعة، أما الأراضي البور التي كانت لا تصلح قامت بمنحها للسكان الاصليين، والتي قسمت على الشكل الاتي:

الأراضي العامة: (ager publicus): نجدها ذكرت كذلك بالأملاك العامة في كتاب شارل أندري جوليان، والتي تتمثل في الأراضي الشاسعة التي خصمتها للمحاربين القدامى (المعمرين) (stipendiari) كما احتفظت كذلك لنفسها (روما) بمساحات هائلة من الأراضي والتي كانت يعاد توزيعها باستمرار، قامت روما ببيع العديد من القطع الأرضية للمواطنين الرومان، لكن احتفظت روما بحقها في جزء من هذه الأملاك كنوع من أنواع السيادة، وذلك عن طريق دفع رسوم (أداءات رمزية).[1]

فالأرض في القانون الروماني هي ملكا عموميا للشعب الروماني والأراضي التي يتم ضمها كأقاليم جديدة تدخل في نطاق الأراضي العامة، والتي تتجزأ إلى قسمين: أراضي المستعمرات الخاصة بالمعمرين وكانت لا تخضع للضرائب، أما الأراضي الموزعة على السكان المحليين كانت تخضع للضرائب.[2]

الأراضي التي سيطرت عليها الامبراطورية الرومانية بطريقة مباشرة، إذ اعتبرت روما الأراضي الزراعية للمنطقة (بلاد المغرب القديم) ملكا لها بموجب حق الفتح(بعد انهزام قرطاج على الرومان)، لتتحول بعد ذلك الى أراضي كبيرة اذ يهيمن عليها أغنياء الرومان.[3]

فهناك أراضي ملك للأباطرة. وأراضي توزع على المدنيين الرومان وبصفة خاصة الجنود(الذين أنهوا خدمتهم في الجيش، وأراضي لسكان المحليين(المترومنين)، في الأخير الأراضي التي لا تصلح تربتها ومردودها الإنتاجي تترك في أيادي ملاكها.[4]

[1]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 124.

[2]- حمومة الجودي، الضرائب الرومانية في بلاد المغرب القديم منذ سقوط قرطاجة 146 ق.م إلى نهاية الاحتلال الروماني 430م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ القديم، إشراف محمد الحبيب البشاري، جامعة الجزائر 2، 2015، ص38.

[3]- محمد أحمد أنديشه، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث، دار الكتب الوطنية، ط1، ليبيا، 1993، ص 135.

[4]- محمد أحمد أنديشه، نفس المرجع، ص ص 135-136.

كانت الأراضي العامة تقع على السواحل، وكانت تدار بنظام أشبه بنظام الأراضي الخاصة، وكانت تشغل من طرف الأغنياء كما يمكن بيعها للسكان سواء المحليين او الرومان.[1]

الأراضي التي كانت ذات تربة صالحة تستولي عليها الإمبراطورية الرومانية اذ يقطن بها الوافدين، بالإضافة الى وجود أراضي السكان المحليين سميت كذلك بالأراضي العامة لكن أراضي السكان المحليين تخضع للضرائب اما الأملاك التابعة للرومان لا تخضع للضرائب.[2]

ومن هنا يمكن القول ان القوانين الرومانية كانت تطبق على السكان المحليين لا على المستوطنين الرومان.

- **التسميات التي أطلقت على الأراضي**

تعددت تسميات الأراضي لدى الامبراطورية الرومانية (برايديا praedia، سالتوس saltus، الفندس ، fundus، اللاتيفونديا ، latifundia) التي كانت ملك للأرستقراطية الرومانية، حتى الذين كانوا يقيمون بروما.[3]

– اللاتيفونديا: التي تطورت خلال الفترة الرومانية والتي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتشريعات الزراعية الرومانية من خلال استحداث مقاطعة أفريقيا الرومانية على أرض قرطاج، وفي الاصل " اللاتيفونديا" يعني الأرض المحدودة، والمقصود عادة بتحديد الملكية هو تجاوز وحدة المساحة الزراعية التقليدية قليلا، لتصبح بعد ذلك أداة للنفوذ وتعزيز السلطة الامبراطورية للاستغلال مردود الإنتاج.[4]

– السالتوس: الأراضي التي يطلق عليها مصطلح السالتوس هي الأراضي الغابية والرعوية، البعيدة عن المدن إذ تعود ملكية بعض هذه الأراضي إلى الطبقة الرمزية، بينما البعض الاخر فهو ميدان مجال قطاع امبراطوري عمومي، في هذه

[1] -Saskia, t, roslaar, public land in the roman republic, oxford university press, new york, 2010,p 146.

[2] – سالم اللافي محمد، "ملكية الأراضي وانواعها بالمغرب القديم في العصر الروماني في بلاد المغرب القديم"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد7، العدد 14، قسم التاريخ، جامعة الآداب والعلوم، ص 114.

[3] – محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص82.

[4] – Carcopino (J), Fermier général on sociétés publications, in REA Tome 24, 1922,pp 13-36.

الأراضي (السالتوس) يقطن السكان الرعاة، بعد أن سلبت املاكهم التي أخذتها الامبراطورية بقوة، فالسالتوس عكس الفندس التي هي الأراضي الزراعية المكنترة.[1](أنظر الشكل رقم 11)

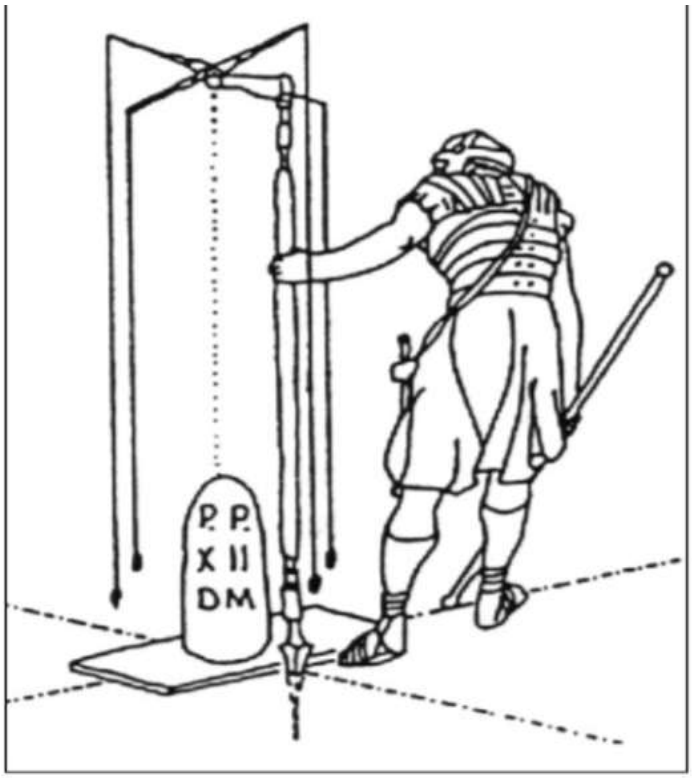

الشكل رقم 11 استخدام **ال**ڤراما الحجرية لتحديد أبعاد الوحدة الكنتورية

المرجع خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي....، المرجع السابق، ص73

– الفنديس: فيما يتعلق بتركيبة الفوندي على حد قول بيراس peyras في دراسته لقديس أوفيديانوس (Aufidianus) أن أحد هذه الممتلكات الكبيرة، كانت خاضعة لسلطة مالك واحد وهي أراضي مكنترة، إضافة إلى الأراضي الموجودة ضمن حدود القديس التي استغلها بعض المعمرين الرومان.[2] (أنظر الشكل رقم 19).

[1]– خنيش عبد الفتاح، "منظومة الاستغلال الزراعي الروماني في المغرب القديم" تخصص تاريخ قديم"، مجلة البراديغم، العدد 02، أوت 2016، ص 51.

[2] – Peyras Jean, le fundus Aufidianus: étude d'un grand domaine de la région de mateur (Tunisie du nord)، in: AF. 9,1975, p206.

- البرايديا: هي كل ما يتعلق بالأرض او العقار ونستطيع تمييز الانواع التالية برايديا المقاطعة (Praedia provincialia) التي تعتبر أجزاء من إقليم المقاطعة لم تضم إلى الأملاك العمومية، وهي ملك للشعب الروماني، وهناك البريدية المرهونة: (praedia Subdita) مخصصة لضمان الدولة او البلدية من المدانين او رجال الاعمال، البرايديا الممهورة (praedia docale) هذه الأرض لا يمكن للزوج أن يتصرف فيها دون موافقة زوجته، برايديا حضرية (praedia urbana) القانون المدني هو الذي عينها نظرا لموقعها، يمتلكها الذين شيدوا منازل بالمدن، عكسها برايديا ريفية (praedia Rustica)، تليها برايديا اليتامى(praedia Pupillare) يمنع التصرف فيها دون موافقة حاكم المقاطعة.[1]

[1]- خنيش عبد الفتاح، منظومة الاستغلال الزراعي الروماني، المرجع السابق، ص 54.

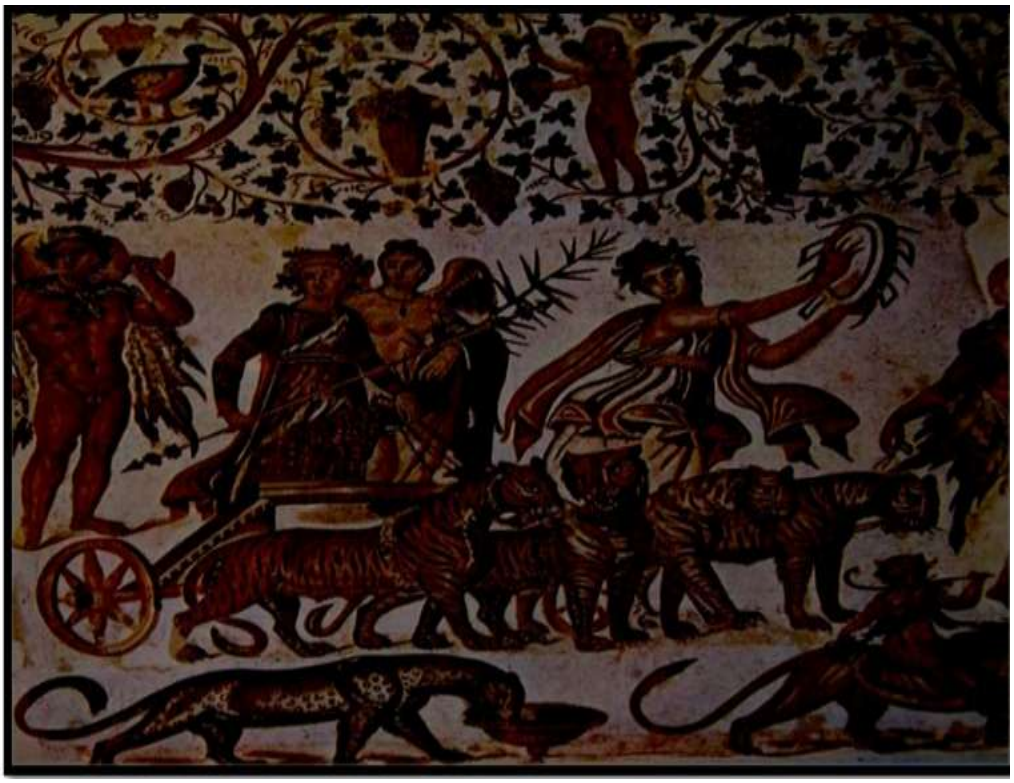

الشكل رقم 12 فسيفساء استغلال الأرض والأملاك

المرجع خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي...، المرجع السابق، ص108

تعريف فسيفساء شرشال:

تُظهر هذه الفسيفساء مشهداً رمزياً يعبّر عن العلاقة الوثيقة بين الإنسان والأرض خلال العهد الروماني، حيث تجسد مشاهد من النشاط الزراعي واستغلال الأملاك الريفية، في إشارة إلى ازدهار الزراعة والتنظيم العقاري في شمال إفريقيا، لاسيما في منطقة شرشال التي كانت آنذاك مركزاً حضارياً واقتصادياً هاماً. تعكس اللوحة دقة الفنان الروماني في إبراز تفاصيل الحياة الريفية وتوزيع الملكيات الزراعية، وهو ما يشهد على مدى الاهتمام الذي أولاه الرومان لاستغلال الموارد الطبيعية وتنمية الإنتاج الفلاحي في مستعمراتهم[1].

[1] خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي...، المرجع السابق، ص108.

الشكل رقم 12 فسيفساء استغلال الأرض والأملاك

المرجع خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي...، المرجع السابق، ص108

- **أراضي المدن الحرة (civitas biberarum):**

كانت هذه الاراضي(أراضي المدن) تتمتع بحكم ذاتي أي أنها لم تكن تحت سيطرة روما، ولا تخضع للضرائب التي فرضت على المدن الاخرى، وقامت روما بضمها لاحقا إلى الولاية الرومانية، مع ابقاء بعض صلاحيتها، ما ساهم في إقامة مؤسسات رومانية فيها من بين هذه المدن: اوتيكا سوسة.[1]

ومن هنا نستخلص ان الأرض بالنسبة للإمبراطورية الرومانية كانت عنصر أساسي اذ كان تركيزهم على الانتفاع بالأرض بطرق مختلفة، ما يظهر السيطرة الرومانية في بلاد المغرب القديم هو فرضها لقوانين على الاراضي، كالضرائب، الاعتماد على النشاط الفلاحي عموما وعلى وجه الخصوص النشاط الزراعي، اذ حرصت على أخذ الأراضي الصالحة للانتفاع من انتاجها الزراعي وجودته، كما اختلفت تسميات الأراضي بين الأراضي التابعة للإمبراطورية الرومانية، واراضي

[1]- محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومانية 146 ق.م / 40م)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص108.

الشعب الروماني، واراضي السكان المحليين، كما خضعت هذه المساحات الى قوانين وتشريعات اقتصادية وعسكرية على حد سواء.

II- القوانين المنظمة للزراعة

خضعت الأراضي في فترة الإمبراطورية الرومانية إلى قوانين منظمة للزراعة، إذ اعتبرت الزراعة لدى الرومان الركيزة الأساسية في اقتصادها وبلاد المغرب القديم خضعت لهذه القوانين بعد بسط الرومان سيطرتهم على المنطقة إذ أدركوا الأهمية الاستراتيجية لأراضيها الخصبة إذ عمدوا إلى تنظيم القطاع الزراعي عن طريق مجموعة من القوانين لضمان استدامة الإنتاج الزراعي، تمثلت هذه القوانين في: قانون هادريانا ومانكيانا، سياسة الكنترة، خط الليمس.

قام هادريان (Hadrian) ومانكيانا (Manciana) بإصلاحات زراعية، إذ أصدر قوانين منظمة للزراعة، إذ ورد في نص حينان الزيتونة (Inscription de Jenanez Zaytouna) إلتماس قدمه المزارعون (السكان المحليين) إلى السلطات العمومية للسماح لهم بزراعة الأراضي البور كروم وزيتون حسب ما ورد في قانون مانكيانا، فالمزارعون المحليين تعاونوا فيما بينهم لإيصال إلتماسهم للسلطات المعنية. [1]

أما حسب نص هنشير مطيش (Inseription d'Henchir-Mettich) الذي اكتشف من طرف الملازم بولان (Lieutenant Poulain) يتعلق هذا النص بدومان فيلا ماغنافاريايي (villa magnavariani) يتضمن بنود من قانون مانكيانا (Lex Manciana)، إذ رجح إلى ما بين عام 115 و117 م. [2]

نص عين الجمالة (Inscription D'Ain El- Djmala): أثناء عملية الحفريات الأثرية (Ain-Tounga) التي استمرت من 9 ماي إلى 12 جوان، الذي يتضمن مطالبة المزارعون السماح لهم باستصلاح الأراضي واستغلالها، وتضمنت إجابة البروكيراتور الذي استند على قانون هادريان. [3] (أنظر الشكل رقم 20)

---

[1] Soumagne Charles. Inscription de Jenanez Zaytouna, in: comptes rendus des séances de l'académie des inscriptions et belles-lettres, 81e année, N°4, 1937.pp 292-301.

* هدريان (Hadrian): الإمبراطور الثالث بالأسرة النيرفية، أنظر: عطية سميرة، جراية محمد رشدي، "القوانين الزراعية في مقاطعات إفريقيا خلال عهد الأسرة النيرفية الأنطوانية (96-192م)"، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مجلد 06، العدد 2، الجزائر، 2022، ص 713.

* مانكانيا (Manciana): صاحب قانون مانكيانا (Lex Manciana)، أنظر: عطية سميرة، جراية محمد رشدي، المرجع نفسه، ص 709.

[2] Cuq Édouard, Le colonat partiaire dans l'Afrique romaine, d'après l'inscription d'Henchir-Mettich. In: Mémoires présentés par divers savants à l'académie des inscriptions et belles-lettres de l'institut de France, premier série, sujets divers d'érudition, T 11, 1er partie, 1902, pp 83-146.

[3] Carcopino Jérôme, Inscription D'ain El Djmala, contribution à l'histoire des saluts africains et du colonat partiare, in: Mélanges d'archéologie et d'histoire, T 26, 1906, pp 365-481.

وورد في نص عين واصل (Ain-Ouassel)، عثر على هذا النص منقوشا على ثلاثة أنصاب حجرية قرب نبع ماء يدعى عين واصل قرب تبرسق، يتضمن فصل من فصول قانون هادريان المعروف قبل ذلك في نص سوق الخميس، الذي تحدث عن حق الملكية، الأقساط الضريبية. [1]

هذه النصوص (النقوش) التي عثر عليها في مختلف الأماكن لمنطقة بلاد المغرب القديم تتمثل في قوانين منظمة للأراضي الزراعية، وحق الملكية، وتحتوي كذلك على الضرائب سواءا على الأرض أو الإنتاج، والقوانين التي فرضتها الإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم.

الجهة الثالثة الجهة الرابعة

الجهة الثانية الجهة الأولى

الشكل رقم 13: أوجه نقيشة عين الجمالة

المرجعsalma mohammed bakr husawi ,op.cit ,pp202-207

* البروكيراتور (procuratore): مشرف مالي من طبقة الفرسان، أنظر: أحمد غانم حافظ، الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الإنهيار، تقديم: حسين أحمد الشيخ، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007، ص 50.

[1] خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، المرجع السابق، ص 77.

كل التشريعات الرومانية أساسها قانون مانكانيا وهادريان، والتشريعات التي ظهرت بعد ذلك كانت تكملة لقانون هادريان ومانكيانا، خاصة العرائض التي تطالب بتطبيق بنود هذه القوانين على أراضي جديدة لم يسبق لها تطبيق هذه القوانين عليها، وفيما يخص قانون مانكيانا الذي يعتبر الأقدم إلا أنه ضاع، وتم التعرف عليه من خلال نصوص النقيشات المذكورة من قبل التي ورد ذكره فيها، والتي من خلالها إستخلص الباحثون بعض البنود التي يتضمنها قانون مانكيانا.[1]

–الكنترة: سياسة طبقتها الإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم على أراضي المنطقة للحد من ترحال السكان المحليين وتنظيم الأراضي الزراعية، إذ قامت بتقسيم الأراضي إلى نوعين أراضي صالحة أخذتها لصالح شعب الروماني، أما النوع الثاني وهي الأراضي البور التي تركتها للسكان المحليين مع فرض القوانين لتسييرها.

سياسة الكنترة من ضمن الإجراءات الإدارية الاقتصادية والسياسية التي اعتمدتها الإمبراطورية الرومانية لبسط سيطرتها واندرج ذلك ضمن عملية الإحصاء الشاملة للأراضي، والسكان بمختلف أوضاعهم القانونية وممتلكاتهم، وتعتمد هذه العملية (الكنترة) على مبدأ تقسيم الأرض إلى وحدات مساحية متساوية تدعى كنتوريا (centurae)، وهي إجراءات هندسية يقوم بها مهندسو المساحة. [2] (أنظر الشكل رقم 21)

هذه العملية تتطلب دقة في الإحصاءات إذ تتضمن عددا من التخطيطات أبرزها: خطي الكاردو ماكسيموس (Cardo Maximus) والديكومانوس ماكسيموس (Dicomanus Maximus) وهما محوران رئيسيان يتم عن طريقهم إنشاء خطوط متوازية، إذ عثر على خط الكاردو محافظ على تصميمه حتى عصر حديث نسبيا في طريق ترابي يربط الهضبة العلوية في بيرسا (Byrsa). [3] (أنظر مخطط 01)

[1] خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، المرجع السابق، ص 78.

[2] حفيظة العياضي، " سياسة الكنترة الرومانية وأثرها على المنظومة القبلية في إقليم الأوراس"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 15، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2023، ص 212.

[3] Deneauve jean, villedien françoise, Le cardo maximus et les édifices situés à l’est de la voie (secteur C). in: Antiquités.

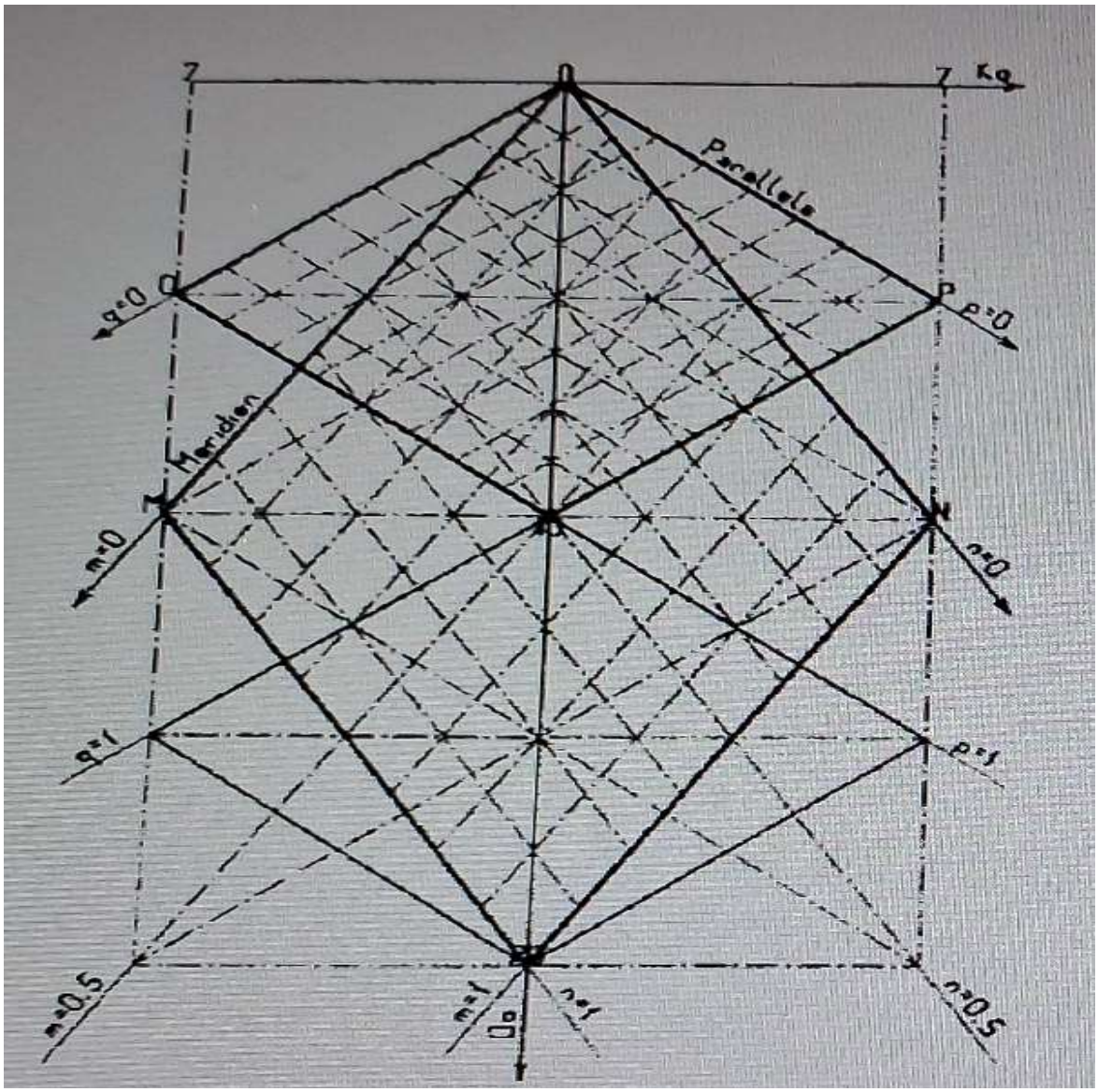

مخطط رقم 1 :شكل الأرض المكنترة

المرجع محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص83

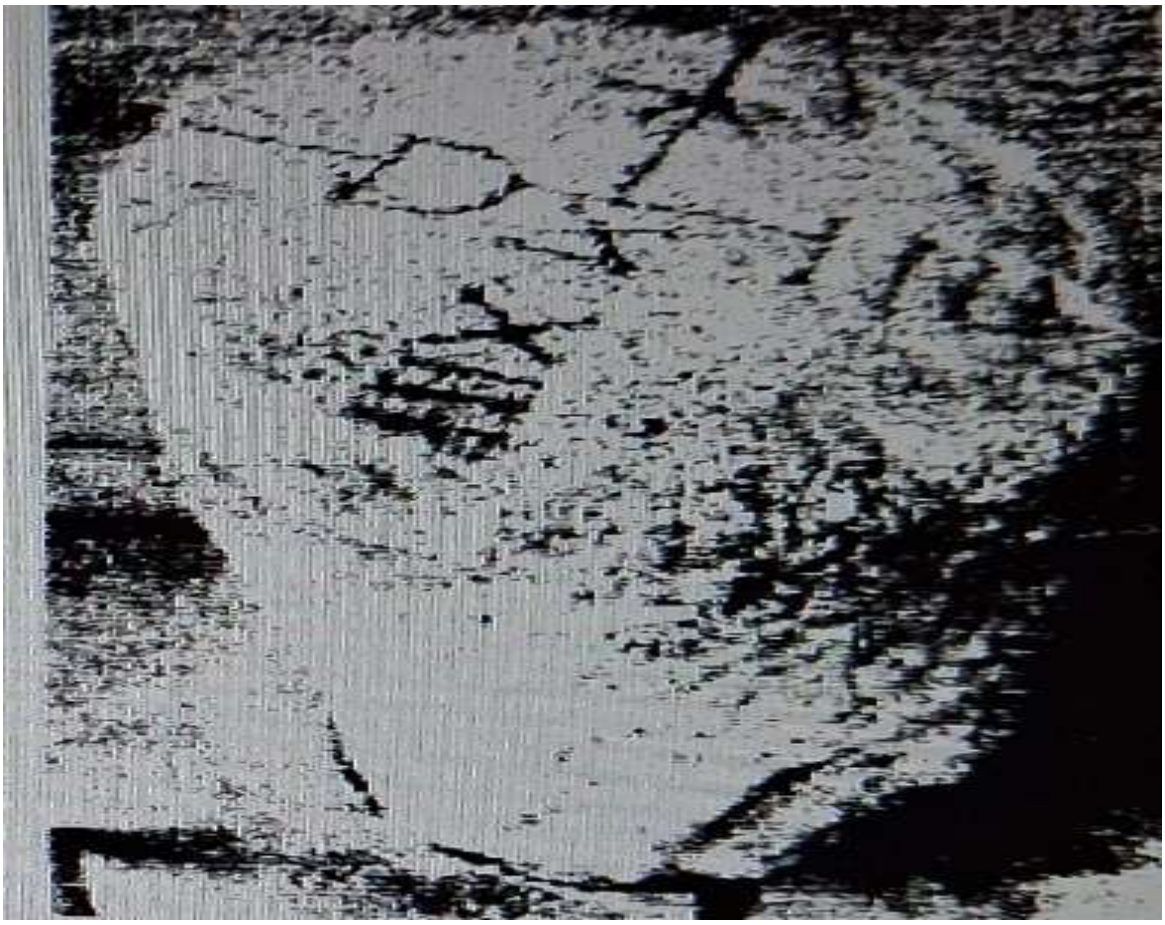

الشكل رقم14 :شكل خطي الكاردو و الديكومانوس

المرجع محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 83

والهدف من اهتمام الرومان بتطبيق سياسة الكنترة على أراضي بلاد المغرب القديم، هو تعزيز الهيمنة الرومانية على المنطقة، كان لها أهداف سياسية ومالية أي فرض الضرائب على الأراضي.[1]

وتم تفسير عدم تطبيق عملية المسح على المرتفعات الجبلية لأسباب سياسية والتي هي السعي لعزل السكان المحليين على الطريق والسيطرة عليها من قبل الإمبراطورية الرومانية، ومراقبة تحركاتهم (السكان المحليين). [2]

هذه السياسة لها هدف ضريبي، إذ سهلت عملية الكنترة على جمع الضرائب، لأن القيمة الضريبية على الأراضي تحددها الإمبراطورية الرومانية التي تستمد سيطرتها من خلال هذه الإجراءات (سياسة الكنترة). [3]

تسمح عملية الكنترة بإحصاء ديموغرافي واقتصادي، كما كانت ترافقها عملية إنشاء خريطة الإقليم (Forma)، ويتم استغلالها في كافة المجالات بالأخص المجال الضريبي والعسكري.[4]

– خط الليمس: من بين القوانين المنظمة في بلاد المغرب القديم خلال الفترة الرومانية، من بين الإجراءات الإدارية والعسكرية وأهمها وهو عبارة عن حدود دفاعية شاملة إذ لم يكن مجرد خط دفاعي، بل كان نظاما معقدا متعدد الأوجه كان نظام عسكري واقتصادي في آن واحد.

اتصفت الأعمال الإنشائية العسكرية (منظومة اللمس) للإمبراطورية الرومانية بالتوغل جنوبا بتدريج وشدة الأحكام، ذلك أنه على عكس ما يبدو ومن سرعة تغلغل الحملات العسكرية في موريطانيا منذ السنوات الأولى

للوجود الروماني، فرسم الحدود الفاصلة لما هو تابع للإدارة الرومانية وما كان خارجا من تراب موريطانيا قد جرى على شكل مراحل متباعدة المدة. [5] (أنظر شكل رقم 16)

---

[1] Kolendo Jerzy. Le colonat en Afrique sous le Haut-Empire, première édition. Besançon : Université de Franche-Comté, 1976, pp 3-117. (Annales littéraires de l'université de Besançon, 177).

[2] Caillemer André, Chevallier Raymond. Les centuriations de « L'Africa vettus ». In : Annales. Economies, Sociétés, civilisations. 9e année, N°4, 1954, pp 433-460.

[3] Soumagne Charles. La photographie aérienne au service de l'archéologie en Tunisie. in : comptes rendus des séances de l'académie des inscriptions et belles-lettres, 96e années, N°2, 1952.pp 287- 301.

[4] Chevallier (R), Essai de chronologie des centuriations romaines de Tunisie. In Mélanges d'archéologie et d'histoire, T 70, 1958, p 124.

[5] محمد البشير شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني بحث في منظومة التحكم العسكري (الليمس الموريطاني) ومقاومة المور، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، الجزائر، 1999، ص 118.

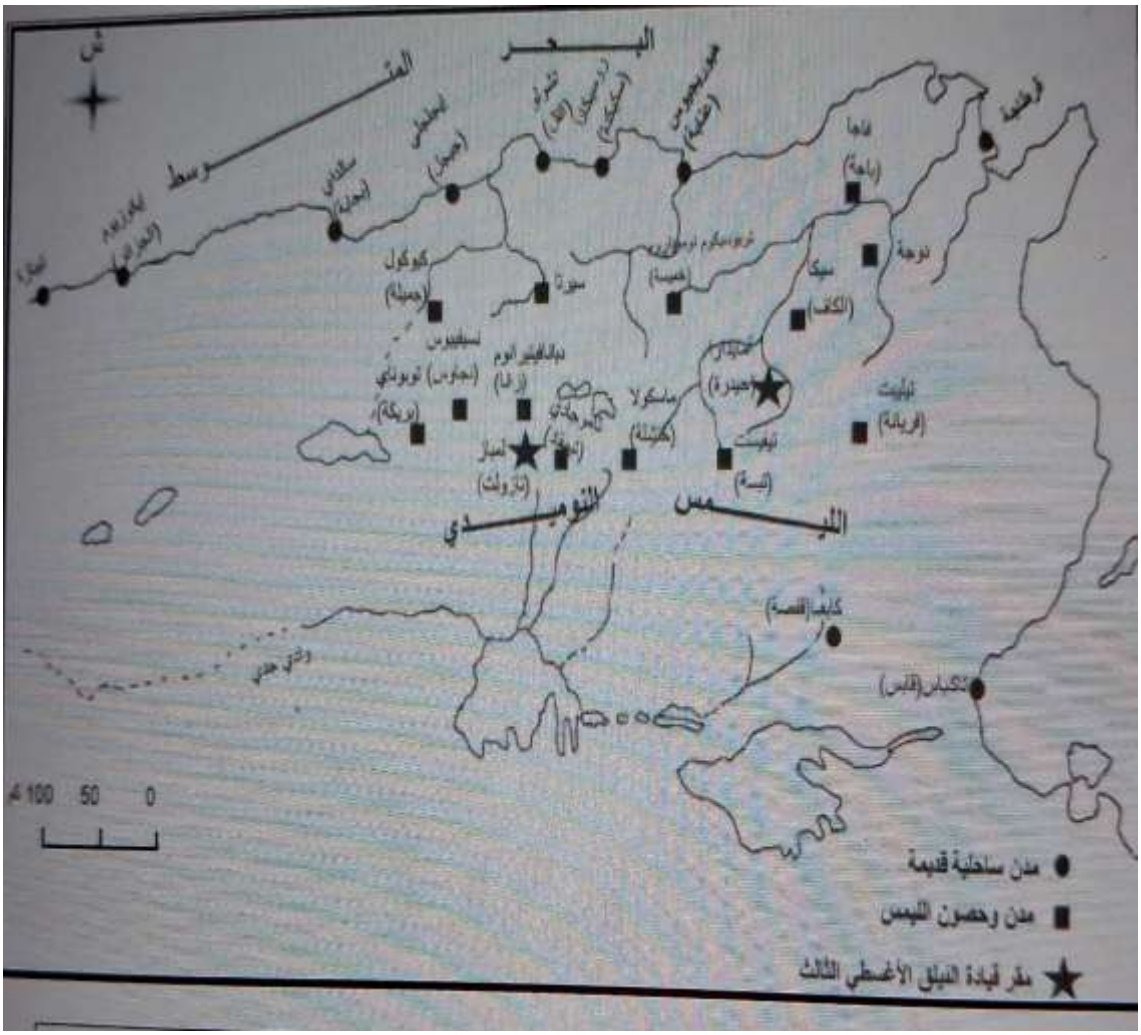

الشكل 15 : خط الليمس

جمال مسرحي، المقاومة النوميدية للإحتلال الروماني في الجنوب الشرقي الجزائري "ثورات الأوراس والتخوم الصحراوية نموذجا، مذكرة لنيل درجة الماجستير تخصص تاريخ حضارات البحر الأبيض المتوسط، إشراف محمد الصغير غانم جامعة قسنطينة – الجزائر، 2008-2009، ص 135

يعتبر اللمس كحد فاصل بين أراضي الإمبراطورية الرومانية وأراضي السكان التي أبت الخضوع لقوانين الرومان، مجهز بكل وسائل الدفاع الضرورية لحماية الأراضي التابعة للإمبراطورية، فمن الجهة الساحلية يعد الطريق (الخط الدفاعي) الذي أقامه الرومان من أقدم الطرق إذ يعود إلى حوالي سنه 40م، وقد اختير لها موقع استراتيجي على الجهة اليسرى لواد الصومام، إذ يحيط بها من الجهة الشرقية منخفض، كما يسمح هذا المركز بمراقبة جبال جرجرة في الغرب، كذلك يؤمن المواصلات على الطريق الرابطة بين سطيفيس وبجاية، هناك أيضا خط دفاعي داخلي أقامه الرومان يمتد من زراية شرقا إلى سور الغزلان غربا، أقيم على هضبة مرتفعة بـ 1100م على سطح البحر، مما يسمح بمراقبة المنطقة الممتدة جنوبا وغربا (جبل بوطالب، سهل مجانة)، أما الخط الدفاعي في الجهة الجنوبية فهو مكملا للخط الدفاعي الداخلي، وذلك بهدف إتمام الحصار على سكان المناطق الجبلية والجهة الجنوبية، لفتح الطرق الاستراتيجية بعد ذلك، وإقامة مراكز عسكرية.[1]

يتكون خط الليمس من 3 عناصر أساسية تتمثل في:

الخندق الذي يتخلل الأسوار والأبراج ومخازن للمواد الغذائية، والقلاع المحصنة بالحجارة أو الطوب حسب الطبيعة الجغرافية للمنطقة، والجزء الثاني يتمثل في المراكز المحصنة الواقعة وراء الخندق، أما الجزء الثالث يتمثل في شبكة الطرق بالتوازي مع خط الليمس مزودة بأبراج المراقبة، والتي كانت ذات طابع عسكري. [2]

منظومة الليمس من القوانين الرومانية التي طبقها الرومان في بلاد المغرب القديم لتنظيم الأراضي وبسط نفوذها في المنطقة.

القوانين المنظمة للزراعة التي تتمثل في قانون هادريان ومانكيانا، إضافة إلى سياسة الكنترة التي كانت ضمن التشريعات الزراعية، كذلك الخط الدفاعي العسكري (منظومة الليمس)، انتهجت الإمبراطورية الرومانية هذه السياسات لبسط سيطرتها على بلاد المغرب القديم، وإرغام السكان الأصليين على الخضوع للسلطات الرومانية، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي (أي استخدمت روما هذه السياسات لخدمة اقتصادها).

[1] ناصر الدين تمام، " التحصينات العسكرية الرومانية في مقاطعة موريطانيا السطايفية بين القرنين 3 و5 م"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 6، جامعة الجزائر 2، 2018، ص ص 1-15.

[2] محمد عمار علي، " النفوذ الروماني في الشمال الإفريقي"، مجلة كلية الآداب، العدد 40، جامعة الأزهر، 2015، ص 06.

الفصل الثاني:

أنواع الضرائب الزراعية

الفصل الثاني: أنواع الضرائب الزراعية

قامت السلطات الرومانية خلال فترة تواجدها في بلاد المغرب القديم بإصدار عدة قوانين وتشريعات زراعية إذ نص قانون هادريان على دفع ضرائب على المحاصيل الزراعية فمثلا دفع جزء من المحصول الزراعي للإمبراطورية الرومانية، أو العمل كمستأجرين في أراضيهم بعدما سلبت منهم بالقوة، وهناك كذلك ضرائب على الأرض فمثلا إذ لم تخدم الأرض لمدة سنتين على التوالي فتسحب الأرض من صاحبها ، اعتمدت روما هذه القوانين على الأرض والإنتاج في بلاد المغرب القديم ، لأن الأرض كانت الركيزة الأساسية لتموين اقتصاد الإمبراطورية الرومانية .

تعددت أنواع الضرائب في بلاد المغرب القديم، خلال الفترة الرومانية، وتغير مفهومها ونظامها على مر الأزمنة.

I- ضريبة الأرض(**tributum soli**) :

شكلت الضرائب على الأراضي الزراعية في بلاد المغرب القديم خلال الفترة الرومانية الركيزة الأساسية في القوانين الرومانية في بلاد المغرب القديم، إذ اعتمدت السلطات الرومانية نظام معقد لتقييم الأراضي وتصنيفها حسب قدرتها الإنتاجية وكانت ضريبة الأرض تعرض سنويا.

مئوية من قيمة المحاصيل المنتجة، وقامت بنظام مسح الأراضي وتنظيمها لتحديد نسبة الضريبة المستحقة على كل قطعة أرض، أوكلت السلطات الرومانية مهمة تحصيل الضرائب. وجمعها لحاكم الولاية الإفريقية، بعد ذلك أطلقت أيدى الشركات الملتزمة التي كان لها رأسماليون رومان(publicani) لاستحصال و جمع إيرادات الدولة من القطاعات الانتاجية.[1]

[1]- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الإحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع ميلادي، المرجع السابق ص ص 128 - 129

ولقد وقع العبء على الضرائب (غير المباشرة) ، وما أثقل كاهل السكان المحلية هي الدفعات غير العادية، وطريقة تموين الجيوش والموظفين من خلال التسليم الجبري.[1]

سخرت روما أراضي بلاد المغرب القديم لتلبية حاجة المجتمع الروماني من مواد غذائية ، وخدمة اقتصادها ، لذا قامت بفرض الضرائب على الأراضي .[2]

خلال القرن الأول قبل الميلاد، قامت السلطات الرومانية بتقسيم الأراضي وفق نظام المسح إلى وحدات متساوية، والتي استغلت مقابل دفع ضريبة رمزية تمثلت هذه الضريبة على الأراضي العمومية (Ager publicus) أما الأراضي التي يوقع أصحابها ضريبة الرأس أو الجزية كانت تفرض عادة على رأس كل فرد بالغ عموما وعلى وجه الخصوص الذكور، كانت هذه الضريبة تعرض على كافة الأفراد الخاضعين للسلطة الرومانية إضافة إلى أراضي الستيبنديار ي (Stipendiari) التي تخضع. لهذه الضريبة (ضريبة الرأس) ، وهي الأراضي التي توسعت على حسابها الإمبراطورية الرومانية لاحقا.[3]

سميت كذلك بضريبة العشر التي تفرض على العقارات بما فيها الأراضي، أما بالنسبة إلى دفع الضريبة من قبل المزارعين، تحدد بعد إحصاء المساحة المزروعة، ونوع المزروعات (كمية البذور فيما يخص الحبوب)، ومن هنا نستخلص أن الضريبية تتغير حسب الموسم.[4]

اعتبرت سنة 111 ق.م فترة من فترات تم فيها تحديد الوضع القانوني للأرض بالنسبة للمقاطعات التابعة لروما، وبالأخص أراضي بلاد المغرب القديم يتضمن هذا القانون نوعا من الأراضي التابعة للطبقة الراقية في الإمبراطورية الرومانية،

[1]– رستو فنزف، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة ومراجعة: زكي لي، محمد سليم سالم، الجزء الأول" المتن" ملتزمة الطبع والنشر – مكتبة النهضة المصرية، د.ت، ص 616.

[2]–محمد الحبيب البشاري الضرائب الرومانية في المغرب القديم (ضريبة العشر والضريبة العسكرية)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، د.ت، ص 57.

[3]–خنيش عبد الفتاح، منظومة الاستغلال الزراعي الروماني في المغرب القديم، المرجع السابق، ص 46

[4]– محمد الحبيب البشاري الضرائب الرومانية في المغرب القديم لضريبة العشر والضريبة العسكرية)، المرجع السابق ص 59–60.

والتي تخضع لضريبة منتظمة من قبل السلطات (vectigal) ، إذ أطلق على هذه الأراضي تسمية "الأراضي الخراجية"(Ager privatus Vectigalisque).[1]

وذكرت النصوص القانونية الضرائب التي فرضت على الأرض إذ على المنتفعين بالأرض أن يدفعوا أقساط الضرائب إلى الولاء على تحصيل الضرائب.[2]

شملت المادة الثانية من النصوص القانونية مختلف الضرائب والواجبات المطلوب تأديتها من قبل المزارعين. كما تضمن البند الرابع دفع الضرائب العينية المفروضة على الشعب الروماني والسكان الأصليين.[3]

ارتبطت الضرائب بالأرض لأن إذا كانت الأرض خصبة كان مردود إنتاجها عالي وبالتالي تستفيد الإمبراطورية الرومانية بالدرجة الأولى، إذ كان اقتصاد ما يعتمد على الإنتاج الزراعي لبلاد المغرب القديم، كما كان الأساس الراسخ الذي بنيت عليه الحياة في الفترة القديمة أما إذا كانت الأرض غير صالحة للنشاط الزراعي تقوم الإمبراطورية الرومانية بمنحها للسكان المحليين بعدما هيمنت على الأراضي الخصبة لشعبها، لذلك قامت بفرض الضرائب بمختلف أنواعها لضريبة الرأس، ضريبة العبور، ضريبة الأرض ، ضريبة الإنتاج) هذه الضرائب التي تتغير حسب المواسم ، وهناك ضرائب يتغير اسمها على مر الفترات، كان الهدف من فرض هذه الضرائب استنزاف خيرات المنطقة.

II- ضريبة الإنتاج:

ارتبطت ضريبة الإنتاج (الإنتاج الزراعي)، والتي يدفعها المزارعون سواءا ملاك الأراضي أو المستأجرين بعد جني المحصول (القمح، الشعير) ، وتزداد حسب مردود الإنتاج، بما تحدد الإمبراطورية الرومانية نسبة الضريبة على كمية وجودة الإنتاج، والتي تدفع سنويا.[4]

[1]- رستو فتزف، المرجع السابق، ص ص 284-285.

[2]- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصاد والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع ميلادي، المرجع السابق، ص 77.

[3] -cagnat, R, (1897) , inscription d'hinchir mettich, paris : l'académie des belles lettres, pp 151-155.

[4]- حمومة الجودي، المرجع السابق، ص 64.

من خلال هذه الضرائب كانت الامبراطورية الرومانية تستمد تموين خزينتها وقوة اقتصادها، إن دل نص هنشير مطيش على النسب الضريبية المفروضة على الإنتاج تدفع من قبل المستأجرين وملاك الأراضي فمثلا القمح والشعير اللذان يتصدران قائمة الضرائب نظرًا لأهميتها يدفع عنها ثلث الإنتاج.[1]

عرفت فيما بعد ضريبة الانتاج بمفهوم آخر (الأنونة Anonne) التي كانت في بادئ الأمر كمساعدة غذائية للعامة (الشعب الروماني)، إذ كانت الفئات المستفيدة منها محدودة (استبعاد النساء، الأطفال العبيد من الاستفادة منها)، لتصبح بعد ذلك أكثر تنظيما بعد إشراف الأباطرة عليها، إذ أقيمت عدة إجراءات لتنظيمها من بينها : جعل الأنونة جهاز إمبراطوري في فترة الإمبراطور أغسطس، نجد كذلك الإمبراطور كلاوديوس الذي قام ببناء ميناء أوستي وربط النقل بنهر التيبر لضمان وصول الحبوب، وغيرهم من الأباطرة الذين قاموا بتغيير مضمون هذه الضريبة وإجراء تعديلات وهذا ما أنهك الإمبراطورية الرومانية.[2]

من بين المنتوجات الأخرى التي كانت ضمن القانون الضريبي على الإنتاج، تذكر الزيتون الذي يدفع منه ثلث الإنتاج للإمبراطورية الرومانية بعد جني المحصول، أما بالنسبة للزيتون الذي يغرس جديدًا يخضع لهذه الضريبة حتى مرور عشر سنوات على الغرس لأن إنتاجه في السنوات الأولى يكون ضئيل، كما كان يسلم ثلث الإنتاج من الكروم ، أما إذا كان حديث الغراسة ولم يتجاوز 5 سنوات لا يخضع لهذه الضريبة، ويليه التين فيدفع ثلث المحصول كذلك للرومان، ولا تخضع للضريبة إذا كانت لم تستوفي خمس سنوات من الغرس.[3]

ذكر كذلك الفول إذ تقدر ضريبة الإنتاج له بربع أو خمس من المحصول، هذه هي الشروط التي تخضع لها المنتوجات في بلاد المغرب القديم.[4]

من خلال محتوى ضريبة الإنتاج تجد أن السلطات الرومانية فرضت الضرائب على كل المحاصيل.

---

[1]- خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في أفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، المرجع السابق، ص 112.

[2]- نور الدين كريمة، مصالح إدارة الانونة في روما والمقاطعات الرومانية مقاطعة افريقية بالخصوص خلال العصر الامبراطوري (27 ق.م- 395م) لنيل درجة الدكتوراه، تخصص علوم في التاريخ والحضارات القديمة، إشراف محمد الهادي حارش، جامعة الجزائر 02، 2018/2017، ص.ص 15-17.

[3]- خنيش عبد الفتاح التوسع الزراعي في أفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، المرجع السابق، ص 112.

[4]- بوعلام سعيدة، "الوضعية القانونية للأرض الإفريقية إبان القرنين الثاني والثالث الميلادية من خلال المصادر المادية "، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 06 ، ع 02 ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2022 ، ص 72

مثلت الضرائب جزءاً مهماً من الاقتصاد الروماني، ويمكن أن يوفر التدقيق في أنواع تشريعات الضرائب وتأثيرها على مختلف قطاعات الاقتصاد ودور الضرائب في اقتصاد بلاد المغرب القديم رؤى قيمة. حسب قوانين تنظم أنواع الضرائب ونسبها وتحصيلها، تقدر ضريبة الإنتاجعلى أنها تنتمي إلى الدولة الرومانية(Dominium Populi Romani) ، لكن في الممارسة العملية، نادراً ما تصادر الدولة الأراضي الخاصة وظلت في أيدي أصحابها عند دفع ضريبة الأرض[1].

حيث لا يمكن أن تخضع أراضي المقاطعات للملكية الخاصة، من ناحية أخرى، كان الرومان عادة ما يصادرون الأراضي التي تنتمي إلى الملاك، وذلك بطرق مختلفة كبيع جزء منها والسماح بجزء منها للمستأجرين الذين طلب منهم دفع إيجار ثابت، وبقي جزء في أيدي المالكين الذين تنتمي إليهم في الأصل، على الرغم من أنه أصبح خاضعًا للضرائب[2].

يشير (fiscus) إلى الإدارة المالية والضرائب للإمبراطورية الرومانية في المقاطعات الإفريقية. يشمل المصطلح مجموعة واسعة من أنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك الضرائب والرسوم الجمركية واستغلال الأراضي والموارد المملوكة للدولة ففي المقاطعات الإفريقية، لعبت دورًا مهمًا في الحفاظ على الاقتصاد الروماني ودعم الإدارة الإمبراطورية. اعتبرت المصادر الرئيسية للإيرادات، إذ شملت الضرائب على الأراضي والزراعة والتجارة، والتي تم جمعها من قبل المسؤولين المحليين وإرسالها إلى روما، بالإضافة إلى ذلك، استغلال الموارد الطبيعية، مثل المعادن والأخشاب، وكذلك تأجير الأراضي العامة للأغراض الزراعية[3].

يدار مكتب الفيسكوز من قبل تسلسل هرمي من المسؤولين، بما في ذلك الوكيل الإمبراطوري(Procurator) ، الذي كان مسؤولًا عن الإشراف على تحصيل الضرائب وإدارة العقارات الإمبراطورية، كان Fiscus في المقاطعات الإفريقية للإمبراطورية الرومانية نظامًا معقدًا لعب دورًا حيويًا في السهر على تطبيق القوانين الاقتصادية الإمبراطورية، والإدارة عن طريق تحصيل الضرائب، ووفق التشريع الخاص بها، حيث كانت إدارتها وتنظيمها حاسمة في الحفاظ على استقرار وازدهار الإمبراطورية الرومانية في إفريقيا[4].

[1] – محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري، المرجع السابق، ص 180.

[2] - George Mousourakis,the historical……p 263.

[3] - Bunson Mathew, encyclopedia of the roman empire revised edition, facts on fille, revised edition, new york,2002, p 470.

[4] – سميرة عطية، أثر التشريعات الرومانية، على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب (146 ق. م، 429 م)، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص تاريخ بلاد المغرب، إشراف محمد رشدي جراية وعمر بوصبيع، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2022-2023، ص 184.

يتطرق هذا النوع من الضريبة لمسألة الوضع القانوني للأرض والوضع القانوني للمالك في قلب النظام الضريبي الذي تطور في مطلع عصر "أوغسطين"، تعتبر أراضي المقاطعات ملكاً للدولة الرومانية، وبالتالي فإنها تخضع للضريبة الأرضية (Tributum soli)وهذا هو الأخير وهو نوع من الحق المعترف به للممتلكات البارزة لروما، التي غُرمت هذه الأراضي ثم أعادتها جزئياً إلى شاغليها السابقين بشرط دفع الضريبة[1].

ضريبة الأراضي (Tributum Soli) فُرضت على جميع الأراضي التي لم تُمنح حق الأطلنة (Lus Italicum)في بلاد المغرب القديم، كانت هذه الضريبة عبارة عن نسبة ثابتة من العائد السنوي، إذ تم إجراء تعداد إقليمي بشكل منتظم بهدف التأكد من الممتلكات الخاضعة للضريبة المتاحة، بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية من الأراضي والضرائب الشخصية، تم جمع الإيرادات من عدة مصادر أخرى، وشملت هذه الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات، والأرباح المحققة من المناجم، وضريبة 5% على قيمة العبيد المحررين، (Libertatis Vicesima) وضريبة الميراث (Hereditatum Vicesimal)التي تمثل 5%، ولكن إلى جانب الضرائب العادية، كانت المقاطعات في كثير من الأحيان مستنزفة من الضرائب وجبايات أخرى، وقد يُفرض عليهم توفير المأوى للجيش، وتجهيز أساطيل الحرب أو النقل وصيانتها وتوفير الإمدادات للأسرة الحاكمة، عادة ما يحدد الحاكم الإقليمي هذه الأعباء الإضافية وفقاً لتقديره، وحينما يكون ذلك مرهقاً للسكان المحليين أكثر من الضرائب العادية، خلال فترة الإمبراطورية استمرت ممارسة توظيف مسؤولين الضرائب، (Publicani) لتحصيل الضرائب المباشرة (أي الضرائب على الأراضي والضرائب الشخصية)[2].

لديها أراضي استعمارية تخضع للقانون الاستعماري معفاة من الضرائب، ولديها أيضًا أراضي مستعمرة تخضع للضرائب، وقانون البلديات (Lex Iulia Municipalis) أو مدن محلية، كما أنها ليست مثقلة بأي رسوم، إذا هذه بعض الحالات الضريبية المختلفة[3].

من بينها المستعمرة (Coloniae) والبلدية (Munincipia) وقرى الاجانب(Civitas Peregrine) ، تختلف أوضاعها الضريبية، منها المستفيد من نفس الحق، فإن الأراضي التي تتمتع بحق (Ius Italicum) والأراضي المحصنة ستعفى من الضرائب، بغض النظر عن الوضع القانوني للمجتمع الذي ينتمون إليه، أو على العكس من ذلك، من الممكن العثور على أراضي أخرى، في كل من مدن الأجانب أو في البلدية أو المستعمرة لا تتمتع بالإعفاء الضريبي ومع

[1] -Béatrice le teuff, census les recensements dans l'empire romain d'augeste à diocletien, archéologie préhistoire, université michel de montaigne- Bordeaux Iii, français, 2012, p 94.
[2] - Tenney frank,an economic history of rome to the republic, johns Hopkins prrss, Baltimore, 2004, p 44.
[3] -Béatrice le teuff, op. cit p 94

ذلك، فغالبًا ما يتم اعتبار أراضي المقاطعات ذات امتيازات من وجهة نظر مالية مقارنة بأراضي مدن الاجانب، يرتبط هذا الانطباع بحقيقة أنه تم منح عدد معين من المستعمرات في وقت إنشائها أو بعد ذلك حق الاطلنة (Italicum Ius) ذي يمثل امتياز، في شكل من أشكال حق الأرض[1] (Lus Soli) .

عندما تم توزيع الضريبة على المجتمعات المختلفة في المقاطعة، فالوضع الضريبي للأرض في العالم الروماني خاضع للفئات المختلفة التي يمكن أن تنتمي إليها الأرض التي تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الزراعة، كما أنه من الضروري تمييزها بوضوح عن وضعها القانوني (أرض مستعمرة، أرض بلدية، أم أرض الإيجاب)، وعن الوضع القانوني لصاحبها من ناحية أخرى، لذلك تبرز الحالة المالية للأرض كعامل أساسي في فهم كيفية تنظيم ضرائب المقاطعات[2].

خلال فترة الإمبراطورية الرومانية، خضعت بلاد المغرب القديم لقوانين وأنظمة مختلفة للصناعة والحرف التي سنتها السلطات الرومانية، هدفت هذه القوانين إلى التحكم في إنتاج وتجارة السلع مثل زيت الزيتون والنبيذ والفخار والمنسوجات، بالإضافة إلى حماية مصالح الإدارة الإمبراطورية والنخب المحلية الموالين للسلطة الرومانية. ازدهرت المقاطعات الإفريقية بإنتاج المنسوجات والفخار وغيرها من المنتوجات، حيث كانت هناك قوانين تنظم إنتاج المنسوجات والفخار والإنتاجات الأخرى، على غرار النظارة الرومانية لبلاد المغرب القديم باعتبارها منطقة زراعية، لوفرة القوانين الزراعية المختلفة بها، لكن هنا التوسع الزراعي ساهم في تطور بعض الصناعات للمواد الغذائية، كصناعة زيت وهي المرتبطة بتوفر الزراعة الشجرية خصوصاً أشجار الزيتون، فشمال إفريقيا دليل على ذلك، ونظراً لتطور هذه الصناعة خلال التواجد الروماني تم استخدامها في التغذية والصحة، فتطور صناعة الزيت على نطاق واسع في إفريقيا أدى إلى زيادة عدد معاصر الزيت خلال العصر الروماني وتطورت[3]. (انظر الشكل رقم 18)

اكتشف علماء الآثار العديد من المعامل الصناعية الكبرى مثل مجمر وجود المدن المعاصرة مثل مطحنة مداورش، لكن هناك منزل بدون معصرة صغيرة للاستخدام المنزلي[4].

قانون ينظم كل ما يتعلق بالحبوب(Lex Frumentaria)[5] المتوقع أن تحرص الحكومة على تزويد سوق الذرة بشكل صحيح، حتى خلال مواسم الندرة، حيث يجب عليهم شراء الذرة وبيعها للشعب

[1] - Marcel Benabou, la resitance africaine à la romanisation, édition la découverte, 9 bis, paris XIII[e,] 2005, p183.

[2] -Béatrice le teuff, op. cit p 111.

[3] – أحمد غانم حافظ، الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الإنهيار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 89

[4] – محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 275.

[5] – سميرة عطية، المرجع السابق، ص 189.

الروماني بسعر مدعم، الذي بموجبه كان يحق لكل مواطن أن يحصل كل شهر على كمية معينة من القمح (Triticum)بنصف أسعار السوق المعمول بها، ومن القوانين الأخرى المتعلقة بالذرة Lex) Cornelia Caecilia)وهي هيئة الرقابة على سوق الذرة، و قانون(Lex Terentia Cassia) ، الذي كان مجرد تحديد لـ (Lex Sempronia) ، مع إضافات وتعديلات فيما يتعلق بالطريقة التي كانت رومانتصل بها على الحبوب، كذلك قانون (Lex Appuleia) والذي من خلاله كانت الدولة تبيع الذرة بسعر ثابت[1].

ومنه نستنتج أن ضريبة الإنتاج هي تلك الضريبة التي فرضت من قبل السلطات الرومانية على المزارعين والفلاحين في منطقة بلاد المغرب القديم إذ يدفع المزارعين نسبة من الانتاج وفق المعايير التي تحددها روما بهدف استنزاف الموارد الطبيعية للمنطقة المغاربية التي عكست الأهمية الاقتصادية للمنطقة (بلاد المغرب القديم) بالنسبة لروما لم تكن هذه الضريبة ثابتة فكانت نسبة الإنتاج الذي تحصل عليه روما يتغير على مر المواسم، وخلال الحروب وحسب احتياجات الامبراطورية هذه الضريبة قامت بتجسيد العلاقة بين القوة المركزية (روما) والمقاطعات الغنية بالموارد (خصوصا بلاد المغرب القديم) إذ كان عنصر أساسي في الحفاظ على قوة روما وتأمين إمداداتها.

[1] - Salma mohammed, bakr husawi agricultural legislation and its impact on economic conditions in Africa during the roman era, 146, Bc- 284 ad, journal of the general union of arab archaeologists, vol 03, issue 1, 2018, p 214.

الفصل الثالث:

المشاريع الرومانية في بلاد المغرب القديم

(الجانبيين الصناعي و التجاري)

الفصل الثالث: المشاريع الرومانية في بلاد المغرب القديم (الجانبيين الصناعي و التجاري)

احتلت التجارة مكانة مركزية في الاقتصاد الروماني بالمغرب القديم، إذ مثّلت حلقة الوصل بين النشاطين الزراعي والصناعي، ووسيلة فعالة لتصريف الفائض الإنتاجي من الحبوب والزيوت والنبيذ والمعادن نحو أسواق الإمبراطورية. فقد أولت روما اهتمامًا كبيرًا بتأمين طرق المواصلات البرية والبحرية، فأنشأت شبكة من الطرق تربط المزارع الكبرى بالموانئ والمدن الساحلية، مثل *قيصرية (شرشال)*، *هيبو ريجيوس (عنابة)*، *تيمقاد وتبازة*، وذلك لتسهيل نقل البضائع وتبادلها[1].

كما ساهمت هذه المشاريع التجارية في تنشيط حركة الموانئ على طول الساحل المتوسطي، إذ أصبحت موانئ المغرب القديم مراكز لتجميع السلع وتصديرها نحو روما، لاسيما القمح والزيت والفخار والمعادن. وكانت المراكب التجارية تبحر بانتظام من هذه الموانئ نحو إيطاليا وصقلية وإسبانيا، مما جعل المنطقة جزءًا حيويًا من السوق المتوسطية الخاضعة للهيمنة الرومانية[2].

أمّا التجارة الداخلية، فقد شهدت نشاطًا واسعًا بين المدن والمناطق الريفية، إذ كانت القوافل تنقل السلع الفلاحية والمصنوعات اليدوية بين الشمال والجنوب، وبين المدن الساحلية والمناطق الجبلية والصحراوية. وقد ساهم هذا في نشوء أسواق محلية منتظمة تموّن المدن بالمنتجات الفلاحية وتزوّد الأرياف بالمصنوعات المعدنية والفخارية[3].

وإلى جانب ذلك، لعبت التشريعات الاقتصادية الرومانية دورًا في تنظيم النشاط التجاري من خلال فرض ضرائب على الصادرات والواردات، وتحديد أسعار بعض السلع الأساسية، فضلًا عن مراقبة حركة النقل والتبادل عبر الموانئ. ورغم أن هذه الإجراءات ساهمت في استقرار الأسواق وضمان وفرة الموارد، إلا أنها كانت تهدف أساسًا إلى حماية المصالح الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية وضمان احتكارها للتجارة الخارجية[4].

---

[1] محمد العربي عقون، *الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم*، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008، ص 74.

[2] خنيش عبد الفتاح، *التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 02، 2013، ص 109.

[3] شارل أندري جوليان، *تاريخ شمال إفريقيا القديم*، ترجمة محمد مزين، الدار العربية للكتاب، تونس، 1995، ص 158.

[4] عبد العزيز بن دريس، *المغرب القديم من خلال النصوص اللاتينية*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 142.

ومن خلال هذه المشاريع، يمكن القول إن التجارة في بلاد المغرب القديم لم تكن نشاطًا ثانويًا، بل كانت جزءًا من سياسة اقتصادية متكاملة هدفت إلى ربط المقاطعات الإفريقية بالمركز الروماني وجعلها تابعة له اقتصاديًا، مما أسهم في دمجها في المنظومة المتوسطية الخاضعة لروما[1].

I–الجانب الصناعي

أ.صناعة الفخار

عرفت الفترة الرومانية في بلاد المغرب القديم مختلف الصناعات من بينها صناعة الفخار، اعتبرت هذه الصناعة محلية امتدت من القرن الأول ميلادي أطلقت عليه تسميات عديدة أبرزها " السيحيلي الفاتح " .

كما أنه هناك انماط عديدة التي تمثلت في الفخار السيحيلي الإفريقي "النمط أ" إذ بدأت صناعة هذا النمط منذ القرن الأول إلى غاية القرن الثالث ميلادي، والتي تمتاز بعجينتها الحمراء التي تميل إلى اللون البرتقالي الذي يعكس جودة هذه الصناعة ، إضافة إلى الفخار السيحيلي الإفريقي " النمط س" بداية ظهور هذا النمط كانت في أواخر " النمط أ" (بداية القرن الثاني ميلادي) إذ عرفت تسويق وانتشار واسعين خلال القرن الثالث ميلادي عرفت هذه الصناعة أوجها في هذه الفترة التي استمرت إلى غاية القرن الخامس ميلادي إذ يمتاز بعجينة رقيقة ذو لون وردي (يميل إلى البرتقالي الفاتح) كما وجد هناك نمط يشبهه وعرف بالفخار السيحيلي الفاتح "س" المتأخر وهذا راجع إلى استمرارية تداول أواني هذا النمط ، نضيف إليها الفخار السيحيلي الإفريقي "النمط د" ، إذ عرف هذا النمط بضم ببطانة رديئة والتي يصيبها التشقق لعدم متانتها ، وفي الأخير الفخار المنزلي الإيفريقي : عرف هذا النمط بضم مجموعة من الأواني المنزلية التي استعملت لغرض تهيئة وتقديم الطعام فيها[2].

[1] اصطيفان أكصيل، *تاريخ شمال إفريقيا*، ترجمة محمد التازي سعود ، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ص 215.

[2] مصطفى دوربان ، أنماط الفخار القديم في الجزائر القديمة (مابين القرن الأول قبل الميلاد و القرن الثالث ميلادي) دراسة وصفية ونمطية تحليلية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر معهد الآثار ، 2009 2010، ص 30 31.

ب.الصناعة الأرجوانية

الصناعة الأرجوانية استمدت من الثروة البحرية والداعم الأساسي لهذه الصناعة هو توفر كميات هائلة من الأهداف على ساحل شمال إفريقيا ، إذ كان البحارة يصطادونه في نهاية فصل الخريف ونهاية فصل الشتاء إذ اعتبر الفصلين وقت توفر أجود أنواع الأهداف استخدمت هذه الأهداف للإستخراج الصباغة الأرجوانية واستعمالها في تلوين الأقمشة[1].

الشكل رقم 17 : صورة تمثل نوع من أنواع الصدف التي يستخرج منها اللون الأرجواني

Cooksey, c, tyrian purple: the first four thousand years , science progress, 2013, p176

ت.الثروة السمكية

باعتبار بلاد المغرب القديم متوسطية تميزت بثروة سمكية متنوعة وذات أهمية متفاوتة ، فكان سكان بلاد المغرب القديم إما يستهلكون الأسماك طازجة أو الاحتفاظ بها بطرق متنوعة كتجفيفها أو طهيها عن طريق الدخان أو القيام

[1] حسيبة باحمان، " ورشات تمليح الأسماك وصباغة الأرجوان ببلاد المغرب القديم "، مجلة نوميروس أكاديمية، المجلد ،4 العدد 1،جامعة أحمد دراية (أدرار) 2023 ص 10 11.

بعملية تمليحها وذلك بنزع رأسها وأحشائها ووضع الملح بقدر كافي لكي لا تتعفن ، كما أنه يمكن صنع نكهات خاصة بعد وضعها في مرق أسماك مملحة[1].

ث.المعادن

عرف إستعمال الحديد منذ الألف الثانية قبل الميلاد لدى سكان منطقة بلاد المغرب القديم ، كما أن البرونز قد عرفوه قبل الحديد إذ عثر على خناجر من البرونز في تيبازة ، كما وجدت أواني منزلية مصنوعة من البرونز[2].

ج.صناعة النسيج

حسب ما عثر عليه في الأضرحة فكثيرا ما تظهر الألبسة الجلدية إضافة إلى الرسومات الصخرية بالصحراء ، أما عن اللباس المصنوع من النسيج كان عبارة عن معاطف طويلة كانت تربط على أحد الكتفين ، كان المعطف ترتديه حتى النساء[3].

أغلب الملابس تصنع من الصوف[4].

ح.العملة

في بادئ الأمر كان سكان بلاد المغرب القديم يعتمدون على أسلوب المقايضة (أي تبادل السلع بالسلع) ، لكن ظهرت عيوب وتناقضات تجارية بعد ذلك تطرقو إلى صهر المعادن الخام وتحويلها إلى صفائح معدنية مختلفة الأشكال والأحجام ، كما أرادوا تمييز هذا الإنتاج بإعطائه سمة معينة تميزه عن المنتجات الأخرى فأول فكرة ظهرت هي فن الحفر على الأختام والتي كانت أصل نشأة العملة أما بعد التعرف على مختلف المعادن أصبحت كل القطع النقدية تشكل حسب المقياس التجاري كما كانت مسكوكات شمال إفريقيا قد عرفت على الممتلكات المحلية[5].

[1] شافية شارن، " الصناعات البحرية القديمة : طرق الصيد وتمليح الأسماك ومرق الحوت " ، مجلة دراسات تراثية، مجلد 2،العدد 1، 2008 ص 35 39 40

[2] حمومة الجودي، المرجع السابق، ص 24 25

[3] المرجع نفسه، ص27

[4] محمد العربي عقون، المرجع السابق ص 37

[5] منصوري فريدة، " دور المسكوكات في كتابة التاريخ "، مجلة الدراسات الأثرية، مج 11، ع2 ،2013 ص178 181

خ.الزجاج

استخدم الزجاج في صناعة الحلي إذ تم العثور على حلي مصنوع من الزجاج يعود إلى عهود قديمة في منطقة بلاد المغرب القديم[1].

لصناعة الزجاج يتطلب الأمر مواد خام والتي تتمثل الرمال sable والتي تعتبر مادة أساسية تدخل في تركيب الزجاج ، يليها النطرون netron والذي يمثل صخر صودي معدني مستخرج من رمل البحيرات و السواحل متواجد بكثرة في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط الصودا والبوتاسيوم من المكونات الأساسية لعجينة الزجاج ، الكلس وهو مستخرج من الكالسيوم خام الدولوميت dolomite الإسم الشائع لخام طبيعي يحتوي على كربونات الكالسيوم والمغنيزيوم[2].

د.الخشب

لعبت الثروة العنابية دور مهم في حياة سكان بلاد المغرب القديم إذ تطرقنا إلى الخشب فمصدره يعود إلى مختلف الأنواع من الأشجار بما فيها شجرة الأرز ، الصنوبر ، اللوز ، إذ استعمل خشب هذه الأشجار بمختلف الطرق كالتدفئة، بناء الأكواخ ، فيما بعد تطور ليستعمل في صناعة الأثاث ، فمثلا الخشب المستخلص من شجرة الأرز كان ذات جودة مطلوبة لأنه مقاوم ويصلح لبناء العمائر الخاصة والعامة ، كذلك الصنوبر الذي يتميز بعدة أنواع مثل (الصنوبر الحلبي)، دائمة الإخضرار ، ذات ارتفاع كبير ، كما وجد نوع آخر وهو الصنوبر البحري الذي يستعمل في دباغة الجلود ، وتليها شجرة اللوز التي تزهر قبل كل الأشجار ، كما يمكن استخراج خشبه لأغراض كالتدفئة وصناعة الأثاث[3].

[1] بن مبارك نسيم ، الصناعة في نوميديا من 203 إلى 46 ق.م، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص تاريخ الحضارات القديمة، إشراف بن لحرش عبد العزيز، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010، ص 45.

[2] رزيق فائزة، " اكتشاف الزجاج وطرق وتقنيات صناعته قديما " ،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، معهد الآثار، المجلد 10، العدد 2،جامعة الجزائر 2، 2021، ص 297.

[3] صندوق ستي ، الثروة الحيوانية والغطاء النباتي في الجزائر خلال العصور القديمة ، مذكرة دكتوراه قسم التاريخ وعلم الآثار ، إشراف بوعزم عبد القادر ، جامعة وهران ، أحمد بن بلة ، 2015 2016 ،ص ص 132 137 139 150.

II-الجانب التجاري

1.التجارة الداخلية

كان للتجارة الداخلية دور مهم أثناء الفترة الرومانية إذ قامت بإنشاء شبكة الطرق التي تهدف إلى السيطرة العسكرية بالدرجة الأولى لمراقبة تحركات السكان المحليين إضافة إلى الدور الاقتصادي الحيوي إذ قامت بتسهيل إجراءات التبادل التجاري بين المراكز الحضرية والأقاليم الريفية ، تمثلت هذه المبادلات في القمح والحبوب ، زيت الزيتون المنتجات الحيوانية مثل : المواشي وجلودها التي كانت تستعمل لصناعة الملابس والأحذية وألبانها التي كانت مصدر غدائهم ، ساهمت في تأمين الاحتياجات اليومية للسكان وكون روما من قامت بإنشاء هذه الطرق البرية كانت تفرض ضرائب على الحمولة[1].

2.التجارة الخارجية

شهدت التجارة في فترة التواجد الروماني في بلاد المغرب القديم مبادلات تجارية بين بلاد المغرب القديم وروما إذ كانت المنتوجات المصدرة إلى روما تقام تحت إشراف الإدارة الرومانية من بين أهم هذه الصادرات الزيت القمح والخشب إذ اعتمدت على ملاك السفن الخاصين Naviculaire لضمان النقل الدائم للبضائع خاصة المواد الغذائية ، إضافة إلى المعادن ، الرخام ، كان لملاك السفن أهمية بالغة إذ منحو امتيازات خاصة كانت التجارة تلعب دور محوري في تزويد روما بمختلف المنتوجات الأفريقية إذ أن الموانئ كانت مرتبطة مباشرة بميناء اوستيا[2].

3 المنشآت التجارية

أ.السفن

كانت السفن الافريقية تستعمل لغرض نقل البضائع بمختلف أنواعها وكميات معتبرة من القمح ، ويتم اختيار نوع السفن حسب كمية المواد التي يتم نقلها من بلاد المغرب القديم فمثلا السفن الصغيرة كانت تستعمل لغرض النقل الساحلي القريب بين الموانئ الأفريقية أما السفن الضخمة كانت وسيلة نقل المواد الغذائية إلى روما إذ كانت السفن

[1] محمد العربي عقون ، المرجع السابق، ص ص 140 141.
[2] المرجع نفسه، ص ص 141 142.

الافريقية تمثل مصدرا مهما لروما ولكن رغم اجراءات الحماية التي اعتمدتها السلطة الرومانية إلا أنها لم تسلم من مخاطر الملاحة البحرية التي تمثلت في سوء الأحوال الجوية ، خطورة التيارات البحرية ، الحمولة الزائدة ، القرصنة البحرية ، كل هذه المخاطر كانت سبب في غرق العديد من السفن التجارية المتجهة من بلاد المغرب القديم نحو روما[1].

ب.الموانئ

للموانئ أهمية بالغة إذ تلعب دور هام في تسهيل عملية الشحن أو التفريغ وكذلك حماية السفن من خطر العواصف، كما تساهم في تسهيل إصلاح أعطاب السفن ، كما تتوفر على منشآت حفظ السلع من التلف، خضع تسيير الميناء إلى جهاز إداري مما جعله مصدر اقتصادي[2].

ت.الأسواق

تعتبر الأسواق من ضروريات الحياة الاجتماعية لممارسة الأنشطة التجارية[3].

فهناك نوعان من الأسواق والتي تتمثل في أسواق ريفية وأسواق المدينة ، أما الأسواق الريفية من الميزات التي طبعت واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان منطقة بلاد المغرب القديم إضافة إلى الجانب الثقافي إذ يمكن التعرف على ثقافات أخرى من خلال إقامة الأسواق بحيث تقام فيه المبادلات التجارية من مواد زراعية والحيوانية والنباتية ،إذ كانت تقام في أوقات وأماكن ثابتة ومعلومة أما أسواق المدينة فتقام في الساحة العمومية بالمدينة الرومانية فيها نمارس عمليات البيع و الشراء[4].

[1]عبد القادر بخضرة ، " مظاهر الاستخدام السلبي لوسائل النقل بالمقاطعات الأفريقية خلال العصر الروماني "،مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج5، ع2، جامعة ابن خلدون ، تيارت (الجزائر) 2021، ص 190 191 192 194.

[2]علي بن ثابت ، محمد وابل ،" المنشآت المعمارية الرومانية في بلاد المغرب القديم" مدينة هيبوريجيوس أنموذجا "،مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا ، جامعة وهران 1، مج06، ع02 ،2023،ص.ص 20 22.

[3]المرجع نفسه ص 22.

[4]التجاني العمودي، فهيمة شوافة،"الأنماط الاجتماعية ببلاد الغرب –بحث في الإجراءاتالرومانية و الإنعكاسات"،مجلة قيس للدراسات الإنسانية و الاجتماعية،مج06، ع01،2025،ص155.

III- أثر هذه التشريعات على بلاد المغرب القديم:

تعميم المواطنة الرومانية لم يكن تعميما في الأرياف والقبائل المقاومة للاحتلال، بل كان موجها بالدرجة الأولى إلى سكان الحواضر، الذين قد استوعبوا الحضارة الرومانية، حيث أصبح تعميمها عبارة عن تسوية قانونية، لا أكثر.[1]

لم يكن بين هذه المجموعات البشرية المختلفة المواطن والأوضاع الاجتماعية، أية تمايزات جنسية، حيث كانت تتشابه في بنياتها الاجتماعية ومكوناتها المادية والمعنوية بالإضافة إلى تمثيلها في نظره إلى الأجنبي وفي علاقتها بالمواطن، وحتى في إصرارها على المحافظة، على مقوماتها المعنوية وحفاظا لشخصيتها المتميزة عن شخصية هذا وإن كانت هذه السياسة الرومانية ضد رغم محاولات السلطة الرومانية تغيير الهياكل الاجتماعية.[2]

طبقة كبار الملاك: هم الأسياد ذوي الثروة والجاه، عرفوا بالسلطة بفضل ثرواتهم وأملاكهم، من هذه الطبقة تشكلت نخبة مترومنة، ارتبطت بالحضارة الرومانية وتشبعت بثقافتها.[3]

تمكن هؤلاء من أن يصبحوا حكاما على من يحيط بهم من بقية الأفراد، هذا بالضرورة يسهل على السلطة الرومانية الهيمنة من خلالهم على جمهرة السكان.[4]

و الدافع الذي كان من ورائها فتح باب الترقيات، وهو استقطاب العناصر المغربية اللامعة، سواء من بين الزعامات السياسية أو من بين أثرياء المجتمع المغربي في القرى و المدن.[5]

كان لهذه الأرستقراطية دور في زيادة سيادة روما و تجلى ذلك في تقديم خدمات بطواعية و الولاء للسلطات الرومانية، و التي تمكنت من ذلك الاحتكاك الذي حصل بين المغاربة و الرومان بعد حصولهم على المواطنة الرومانية، وهي من المظاهر الاجتماعية الجديدة المنظمة، عرفت بولائها المتعدد المظاهر للسلطة الرومانية، و صنفت بقية من السكان المحليين في أدنى المراتب الاجتماعية واعتبرت، وضعيتهم على أساس أنهم أجانب الذين حازوا النصيب الأكبر من سياسة روما الاستغلالية.[6]

[1]- محمد العربي عقون، مرجع سابق، ص 171.

[2]- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية....، مرجع السابق، ص 157.

[3]- التجاني العمودي، فهيمة شوافة، مرجع السابق، ص 157.

[4]- رستوقتزف، المرجع السابق، ص 163.

[5]- محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني....، المرجع السابق، ص 92.

[6] - Monsieur (T.K) et michalah (M), les africains et la domination de rome, in dialoges d'histoire ancienne, vol 2, 1976, p 344.

لم تكن الأنشطة الاقتصادية في بلاد المغرب القديم بمعزل عن التنظيم القانوني الروماني، بل خضعت لمنظومة تشريعية متكاملة هدفت إلى ضبط استغلال الموارد الزراعية والمعدنية والتجارية بما يخدم المصالح العليا للإمبراطورية. فقد اعتمد الرومان على تشريعات اقتصادية دقيقة نظّمت الملكية العقارية، وحددت واجبات الفلاحين والأهالي تجاه الدولة، وأرست نظامًا ضريبيًا صارمًا لضمان تموين الخزينة المركزية بروما[1].

تركت هذه التشريعات أثرًا عميقًا في البنية الاقتصادية والاجتماعية لبلاد المغرب القديم؛ إذ ساهمت من جهة في إدخال أساليب إدارية جديدة مثل تسجيل الأملاك وجرد الأراضي وتوزيعها، ما ساعد على تحسين المردود الزراعي واستغلال الأراضي بصفة منظمة. غير أنّها من جهة أخرى كرّست التفاوت الاجتماعي بين الرومان والأفارقة الأصليين، حيث حُرم كثير من الأهالي من ملكية أراضيهم، وتحولوا إلى عمّال تابعين في المزارع الكبرى[2].(*Latifundia*)

كما امتدت هذه التشريعات إلى تنظيم النشاط التجاري من خلال فرض ضرائب على الصادرات والواردات، وضبط حركة السلع في الأسواق والموانئ، وهو ما جعل الاقتصاد المحلي مندمجًا في الاقتصاد الإمبراطوري الروماني لكنه تابعًا له في الوقت ذاته[3].

وبذلك يمكن القول إنّ التشريعات الاقتصادية الرومانية، رغم مساهمتها في إدخال مفاهيم حديثة للإدارة والتنظيم، كانت في جوهرها وسيلة لإحكام السيطرة على الموارد البشرية والمادية لبلاد المغرب القديم وضمان تبعيتها الكاملة لروما[4].

لروما[4].

- **التمايز القانوني والاجتماعي للمواطنين الرومان :**

لم تكن المواطنة الرومانية تُمنح بسهولة في البداية، كان المشرّع الروماني حذرًا للغاية في منحها للأجانب، لدرجة أن الإمبراطور كلوديوس منع الأجانب من حمل الأسماء الرومانية، ومع ذلك، كان الحصول على المواطنة الرومانية يمنح صاحبه مكانة اجتماعية رفيعة جدًا، وكان يُنظر إليه على أنه مكسب عظيم[5].

[1] محمد العربي عقون، *الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم*، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008، ص 90.

[2] خنيش عبد الفتاح، *التوسع الزراعي في إفريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية*، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 02، 2013، ص 112.

[3] شارل أندري جوليان، *تاريخ شمال إفريقيا القديم*، ترجمة محمد مزين، الدار العربية للكتاب، تونس، 1995، ص 162.

[4] عبد العزيز بن دريس، *المغرب القديم من خلال النصوص اللاتينية*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 137.

[5] Carcopino (J), Decumani. Note sur 'organisation des socit8s publicaines sous la Republique, MEFR ; XXV, 1905, pp.2-5

الاسم الثلاثي :(Tria Numina)

كان الحصول على هذا الاسم علامة على المواطنة الكاملة، وكان بمثابة وسيلة لتحقيق مكانة اجتماعية رفيعة بين المواطنين الرومان، الاندماج القانوني :(Romanisation Juridique) كان هذا المفهوم يعبر عن الوصف الفعلي لعملية منح حقوق المواطنة، مما يسمح للأفراد الذين يندمجون في المجتمع الروماني بالحصول على هذه الحقوق، تمثلت طبقات المجتمع وتدرج الحقوق تدرج المجتمع في بلاد المغرب القديم تحت السيطرة الرومانية إلى عدة طبقات، حيث تختلف الحقوق والواجبات باختلاف الوضع القانوني:

المواطنون الرومان: كان هؤلاء يتمتعون بكافة الحقوق التي يمنحها القانون الروماني، العملاء :(Clades) كانوا من الطبقات الدنيا التي كانت تخدم في أملاك كبار الملاك، الأحرار :(Pérégrins) كانوا من الأشخاص الأجانب الذين لم يحصلوا على المواطنة الرومانية، كان المشرّع الروماني حذرًا في منحهم المواطنة، وكان يُنظر إلى حمل الأسماء الرومانية على أنه من درجة رفيعة، العبيد :(Servi) كانت هذه الطبقة من الأفراد الذين فقدوا حريتهم بسبب الاحتلال، وكانوا يعملون في أملاك كبار الملاك أو في المناجم والمزارع[1].

فرضت السياسة الرومانية تحولات كبيرة على المجتمع في بلاد المغرب القديم، ومنها: سياسة التدرج: انتهجت الإدارة الرومانية سياسة التدرج في منح المواطنة، حيث كانت تمنح الحقوق الإيطالية ثم تتدرج بعد ذلك إلى الحقوق الرومانية الكاملة، الإصلاحات الإدارية: كان للإدارة الرومانية أثر كبير على المجتمع، حيث قامت بتنظيم المدن والمقاطعات وتقسيمها إلى أقاليم مدنية وعسكرية، تغيير الهياكل الاجتماعية: أدت سياسة الاستعمار الروماني إلى تآكل الهياكل الاجتماعية القبلية القديمة، حيث أصبح المجتمع يتشكل من طبقات متنافسة على الثروة والسلطة[2].

تأثير الثقافة الرومانية: على الرغم من أن بعض المدن كانت مركزًا لانتشار الثقافة الرومانية، إلا أن التأثير كان غالبًا محدودًا على المدن الساحلية والمراكز الحضرية، مقاومة الاندماج: واجهت الإدارة الرومانية مقاومة من بعض السكان الأصليين، وخاصة من الطبقات الدنيا التي كانت تعيش في الأرياف، والتي كانت متمسكة بهويتها الأصلية، الاغتراب: شعر بعض السكان الأصليين بالغربة عن أنفسهم بعد اندماجهم في الحضارة الرومانية، مما أفقدهم هويتهم الثقافية الأصلية، النظام الملكي: كان نظامًا يعتمد على جمع الغلال والضرائب، مما أثر بشكل كبير على السكان الأصليين،

[1] - Pflaum (H1. G.)., Remarques sur I'onomastique de castellum celtianum. Dans carnuntina, Vortrage biem Intemationalen Kongress des Altertumforscher, graz- klen, I956, pp. 126-151

[2] -محمد العربي عقون، مرجع سابق، ص 274.

العبيد: شكلوا جزءًا مهمًا من القوى العاملة، وخاصة في المزارع، مما ساهم في استغلال الموارد الطبيعية، الثروة والسلطة: كان هناك تفاوت كبير في الثروة والسلطة، حيث كانت الثروة في يد قلة من السكان الذين استفادوا من السياسة الرومانية[1].

- **التمايز القانوني والاجتماعي للسكان الأصليين:**

كما توغل الاحتلال الروماني على مراحل، قام بمحو النظم المحلية وعوضها بالنظم الرومانية بطريقة مرنة ومرحلية، لمواكبة النمو التدريجي لها واحداث تغيرات جذرية لإلغاء البنية الاجتماعية السائدة، عمدت السلطة الرومانية من أجل فرض الاستقرار وضرب النظام القبلي، إلى اتخاذ إجراءات لاحتواء هذه المجموعات البشرية المختلفة، هذا الاختلاف أدى بالرومان إلى انتهاج سياسات متباينة للتعامل معها، وبذل مجهود أكبر لفرض سلطتهم عليها وإخضاعها، للتخلص من الأخطار التي تمس المصالح الرومانية بالمنطقة، بسبب موقفها المعادي لها[2].

كان السكان المحليين في وضعية الأعداء المهزومين (Dededici) وقد خصهم الرومان بوضع قانوني اصطلح عليه (Gentis) أي القبيلة أو العشيرة تحت إشراف قادة محليين، من الذين عرفوا بنفوذهم الاجتماعي، بشكل يضمن تطبيق سياستها الاستعمارية، بتسيير شؤون السكان المحليين وفق ما تمليه السياسة الرومانية، دون المس بالأعراف المحلية الموروثة لتفادي سخط السكان المحليين، المتواجدين ضمن الإطار القبلي هذا مع بدايات الاحتلال الروماني[3].

مع طول فترة التواجد الروماني والحضور الفعلي له، عمدت إسناد تسييرها إلى ممثلين منحدرين من الإدارة الرومانية، عرفوا بتسمية حكام القبائل (Parfacti Gentis). [4]

مسؤولين عن شؤون القبيلة لضمان احترامها، لتضمن التدخل المباشر بغض النظر عن اعتبارها لنوع من الحرية، فيما يخص نظامها الاجتماعي. وهذا أن السكان المحليين قد حافظوا على العلاقات الاجتماعية المتمثلة في الروابط القبلية[5].

منه يمكن استنتاج أن تدخل السلطة الرومانية في شؤون السكان المحليين، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هدفه إضعاف الأطر والبنى، التي يرتكز عليها التنظيم الاجتماعي نحو الخصوصية القبلية.

[1] - Lassert (Jean-Marie), Onomastica africana, in Ant. Aft, T. X111, 1979, pp. 227-234.

[2] – محمد العربي عقون، المرجع السابق، ص 176.

[3] – شنيتي محمد البشير، التغيرات الاقتصادية.....، المرجع السابق، ص 156.

[4] - kotulo (T) les principes gentis et les principes civitatisen afrique romaine, EOS, p 363.

[5] - camps (G) berbères aux marge de l'histoire, paris, 1956, p 164.

ومن الأساليب التي عمد إليها الأباطرة، لضمان توطينها وتنظيمها بفرض حياة الحضر على النظام القبلي، هو انشاء وحدات شبيهة بالمدن، وهو ما أطلق عليه قرى أومدن زراعية.[1]

وبما ان الجغرافيا في الوعاء التي تنشأ ضمنه كل الكيانات الاجتماعية، فإن السلطة الرومانية لم تنقل من ذلك وذلك من خلال توجه انتظارها إلى المجالات الترابية التي تجريها، بإصدار العابد من القوانين، الطرف الظاهر منها هو استصلاح الأراضي ، في عن أن المبتغى من وراء لا هو اقتراع اراضيها تريدها على الدائنين الرمان، لإنجاح بنائها الاستيطانية، ، وإكساب هذا القتل شرعية قانونية البت أسلوباً منهجا وفعالا من خلال مسح الاراضي وتنظيمها، هذا ما القضية اشغال الكثيرة، وبهذا الإجراء يصعب استرداد الأراضي ميادين وحرمانهم من أراضيهم وتشغيلهم على نطاق بتراقي واسع، بالنكبات الرابط القبلية.[2]

كل هذا يعبر عن رغبة الرومان في محو الشكل المحلي والمادة داخل الحياة الحضرية، من خلال توجيه تقلهم والإبقاء المصري باتجاه المناطق الجنوبية، أو إرغامهم بالاندماج التدريبي في نمط الحياة الرومانية ودعمها على الأشرار وتوطينها بصفة شعبية رغم ذلك في الكثير من الأفراد محامين لنظم حياتهم العقلية وظل المجتمع المغاربي لو طلع قبلي.

كل هذا نتج عن رغبة الرومان في محو الشكل المحلي وإدماجه داخل الحياة الحضرية، من خلال توجيه تنقلاتهم والإبعاد القسري باتجاه المناطق الجنوبية، أو إرغامهم بالاندماج التدريجي في نمط الحياة الرومانية، وإرغامها على الاستقرار وربطتها بصفة قمعية، رغم ذلك بقي الكثير من الأفراد مخلصين لنظم حياتهم التقليدية وظل المجتمع المغربي ذو طابع قبلي[3].

كما هو جلي لم تكن الإجراءات السابقة كفيلة بأحداث التجاوب، لذا لجأت السلطة الرومانية لفرض نفوذها بطريقة سلمية، وتمهيد الأرضية لضمان التفاعل، لأن المجتمعات القديمة لم تكن تتعامل بمنطق المقاومة والتمسك بالذات ومقاومة الآخر، ما لم تمس المؤثرات الخارجية هويته المحلية والاجتماعية خصوصاً، وعلى هذا الأساس يحدث تسرب للنظم الأجنبية، داخل الحيز الجغرافي الذي ستحوي هذه الأنماط الاجتماعية، دون أن يكون هناك إشكالية للصراع والمقاومة، ولضمان هذه الديناميكية في التجاوب، اتبعت روما في بعض الفترات منحى آخر في التعامل مع هذه القبائل، والتي

[1]– محمد العربي عقون، مرجع سابق، ص 171.

[2] - fevrier (P.A), observation sur la tribu dans le Maghreb antique, Ed école français de Rome, 1996, p 41.

[3]– عبد النور العمري، "القبيلة البدوية قبل وأثناء الفترة الرومانية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 05، ع 09، جامعة المدية، 2017، ص 09.

تمثلت في لجوئها إلى سياسة "المهادنة" مع البعض من رؤساء تلك القبائل ضماناً لولائهم، لجوؤهم إلى هذه السياسة وعدد المعاهدات، يدل على تجذر هذا النمط من التنظيم في منطقة بلاد المغرب، رغم احتوائه من طرف السلطة الرومانية. إلا أنه حافظ على جميع مقومات السيادة والتميز الاجتماعي، حيث برزت الأولى من خلال المكانة التي حظيت بها الزعامات القبلية المحلية، مما جبر الإدارة الرومانية إلزامية التعامل معها بالطرق السلمية، في حين أن التميز الاجتماعي تجسد من خلال استمراريته في المحافظة على نسيجه الاجتماعي المحلي في خضم التغيرات الناجمة عن إجراءات السياسة الرومانية، ودلل على وجود كيان محلي ونموذج مستقل ذو سلطة، يتفاوض ويعطي شروطه على الرومان.[1]

ومما يبين استقلاليته بصفة نسبية فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي والقوانين التي تخضع له، مع إبقاء الإدارة الرومانية على الأراضي في حيازة هذه القبائل، دون سلبها دليل على ذلك.[2]

- **التمايز القانوني والاجتماعي للسكان الأصليين في المدن:**

على غرار النظام القبلي الذي سمحت الإدارة الرومانية، للقضاء عليه بتغليب حياة الحضر على حسابيه، إذ شهدت المدن هي الأخرى تطورات، عمدت من خلالها السلطة الرومانية صهر فئاتها الاجتماعية في بيئته الرومانية، ومن صور الديبلوماسية الرومانية ضمن هذا النمط الاجتماعي، الانتشار الكثيف للمدن، مما أعطى نسيجا حضاريا متطورا وجديدا، أنشئ في هذا الوسط المحلي، كنتيجة لتفاعل السكان المحليين مع الأبعاد الحضارية.[3]

سعت روما لإعطائها صبغة رومانية، وإلغاء البناء الاجتماعي المحلي، وطريقة الحياة السائدة السابقة للوجود الروماني، وفرض نمط المدينة، وخلق نسيج حضري على الطريقة الرومانية.[4]

ومن خلال ما سبق فإن العنصر البشري مثل الركيزة الأساسية، ضمن الإطار الذي يتواجد فيه، لذلك كان لزاماً على الإدارة الرومانية اتخاذ إجراءات بهدف احتوائه، فعمدت إلى انتهاج سياسة ذو طابع اجتماعي، تعتمد على استغلال نفوذ الأسر المحلية، لإيجاد سلطة مصطنعة تسيطر من خلالها على السكان المحليين وفق شروطها، هذه التيارات التي أنشأتها السلطة الرومانية، كان المستفيدون منها قلة من الجماعات المحلية، نظراً لقلة من تطبيق الشروط المفروضة.[5]

[1] – محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب.....، المرجع السابق، ص 67.

[2] – رستوفتزف، المرجع السابق، ص 88.

[3] - Lefébure (S), l'administration de l'empire d'auguste à dioclétien Ed, Armand colin, paris, p 156.

[4] - محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية....، المرجع السابق، ص ص 337-339.

[5] – محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب....، المرجع السابق، ص ص 91-92.

للحصول على المواطنة الرومانية، يراعى فيه توفر شروط عديدة: من ملكية للأرض إلى عقارات أخرى، لأجل الارتقاء الاجتماعي، الأخير الذي كان متاحا فقط للأعيان والوجهاء المغاربة، ما ميز هذه السياسة المبدأ الإدماجي، الذي يفسح المجال لمختلف المجتمعات الأجنبية للارتقاء بصفة تدريجية.[1]

إصدار العديد من النصوص القانونية، التي مست صميم الكيان المحلي، هذا ما برز من خلال إصدار مرسوم كركلا 212م، والذي على إثره تغيرت الأمور كلية، بعد منح الإمبراطور كركلا حق المواطنة، لكل سكان المقاطعات الأحرار باستثناء المستعلمين في الحروب.[2]

أتاحت هذه التشريعات فرصا أوسع أمام سكان المقاطعات ليتقبلوا الذوبان في المجتمع الروماني، هذا التجاوب كان بسبب استمرار النظم الاجتماعية، وإبقاء الأسس المحلية دون إحداث تغيير جذري فيها، ما شجع السكان المحليين بتقبل الوجود الروماني.[3]

كما أن استمرارية تلك النظم دون إلقائها في ظل الإدارة الرومانية، يدل على أنها كفيلة على حفظ الأمن والنظام دون المساس بمصالحها.

[1] – محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية.....، المرجع السابق، ص 175.

[2] - Lefeber, (s), op cit , p 164.

[3] – التجاني العمودي، فهيمة شوافة، "الأنماط الإجتماعية ببلاد المغرب القديم– بحث في الإجراءات الرومانية والانعكاسات"، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية،مج 09، ع 01، 2025، ص 155.

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع المشاريع الاقتصادية الرومانية في بلاد المغرب القديم، تبيّن أنّ هذه المنطقة لم تكن بالنسبة للرومان مجرد مقاطعة هامشية، بل مجالًا استراتيجيًا ذا أهمية كبرى من حيث الموقع والثروات والقدرات الإنتاجية. فقد مثّل موقعها الجغرافي الرابط بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى، وتنوع تضاريسها ومناخها، دافعًا قويًا لاحتلالها واستغلالها اقتصاديًا.

كما أظهرت الدراسة أن حدود بلاد المغرب القديم لم تكن ثابتة، بل تغيّرت بتغيّر الظروف السياسية والعسكرية، إذ توسّعت أو تقلّصت تبعًا لمراحل السيطرة الرومانية ومقاومة السكان المحليين. وقد كان الاحتلال الروماني من أعتى أشكال الهيمنة التي عرفتها المنطقة، إذ جمع بين القهر العسكري والاستغلال الاقتصادي، فحوّل بلاد المغرب القديم إلى مجال اقتصادي تابع يخدم مصالح الإمبراطورية.

وقد كشفت المعطيات أن السبب الرئيس وراء التوسع الروماني في المنطقة هو موقعها الجغرافي الإستراتيجي وتنوع تضاريسها وثرواتها، التي جعلت منها أرضًا خصبة ومصدرًا متنوعًا للمواد الزراعية والمعدنية والحيوانية. فاستغلّ الرومان هذه الثروات بإجحاف واضح، من خلال السيطرة على الأراضي الخصبة واستغلالها عبر المزارع الكبرى(*Latifundia*) ، دون مراعاة مصالح السكان المحليين الذين أُقصوا تدريجيًا من ملكية الأرض.

كما أكدت الدراسة أنّ بلاد المغرب القديم كانت المموّن الرئيسي لروما بالمواد الغذائية الأساسية، خاصة القمح والزيت والنبيذ، وهو ما جعلها تُعرف بـ "مطمور روما". ولضمان استمرارية هذا التموين، قامت روما بتقسيم الأراضي إلى ملكيات عامة وخاصة، بحيث مُنحت الأراضي العامة للمستعمرين الرومان أو أُجّرت للفلاحين المحليين بشروط صارمة.

ومن جهة أخرى، عملت الإمبراطورية على فرض سيطرتها عبر منظومة قانونية دقيقة، تمثلت في سنّ قوانين زراعية وتنظيمية شملت طرق الاستغلال والإنتاج، إلى جانب فرض ضرائب متعددة على الأراضي والمحاصيل الزراعية، هدفها تموين الاقتصاد الإمبراطوري وضمان تدفّق الموارد إلى الخزينة المركزية.

لقد شملت هذه القوانين كل من الرومان المقيمين والسكان الأصليين، إلا أنّها كانت أكثر صرامة على الأهالي الذين خضعوا لنظام جبائي قاسٍ وقيود إدارية حدّت من استقلاليتهم الاقتصادية. وقد ترتب عن ذلك تفاوت اجتماعي واقتصادي واضح بين فئة الرومان المهيمنة والسكان المحليين المستغلّين.

وفي الأخير، يتّضح أن المشاريع الاقتصادية التي أنجزتها الإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم كان لها أثر بالغ على جميع جوانب الحياة في المنطقة، لاسيما في المجال الاقتصادي الذي أصبح مرتبطًا كليًا بالسياسة الإمبراطورية لروما. فقد غيّرت هذه المشاريع طبيعة الإنتاج المحلي، وأدخلت أنماطًا جديدة من التنظيم الزراعي والصناعي والتجاري، لكنها في الوقت ذاته كرّست التبعية الاقتصادية واستنزفت الموارد الطبيعية والبشرية لصالح المركز الروماني.

وهكذا، يمكن القول إنّ الاستعمار الروماني كان مشروعًا اقتصاديا استعماريا بامتياز، استغلّ كل مقومات بلاد المغرب القديم، وأعاد تشكيلها وفق متطلبات الإمبراطورية، تاركًا بصمة عميقة في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي استمرّت آثارها قرونًا بعد رحيل الرومان.

القائمة البيبليوغرافية

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- هيرودوت، " أحاديث هيرودوت عن الليبيين (الامازيغ)، ترجمة وتعليق: مصطفى أعشى، الفقرة 196، منشورات المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئة، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، 2009.
- محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضارة منذ فجر التاريخ إلى الفتح الاسلامي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1992.
- محمد الصغير غانم، مواقع وحضارات ما قبل التاريخ في بلاد المغرب القديم، دار الهدى، الجزائر، 2003.
- -عقون محمد العربي، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008.
- أحمد سايح مرزوق،" جغرافية بلاد المغرب القديم من خلال كتاب الجغرافيا لسترابون، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد13، العدد3، تيبازة- الجزائر، 2022.
- أحمد توفيق المدني، قرطاجنة في أربعة عصور من عصر الحجارة الى الفتح الإسلامي، المؤسسة الوطنية تاب، الجزائر، 1986.
- شارل أندري جوليان، تاريخ شمال افريقيا، تعريب: محمد مزالي/ البشير بن سلامة، ط2، مؤسسة تاوالت الثقافية: 2011.
- خنيش عبد الفتاح، التوسع الزراعي في افريقيا القديمة خلال الفترة الرومانية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الريف والبادية، اشراف محمد العربي عقون، جامعة قسنطينة2، 2013.
- عقون محمد العربي، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008.
- اصطفيان اكصيل، تاريخ شمال افريقيا، ظروف النماء التاريخي، الازمنة البدائية الاستعمار الفنيقي وامبراطورية قرطاجة، ترجمة محمد التازي سعود، ج1، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة تاريخ المغرب، الرباط، 2007.
- -سليم سعيدي،"الأسد و دلالات في المغرب القديم "،مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج03، ع02، 2020 .

- -أحمد سايح مرزوق، جوانب من الحياة الاقتصادية لنوميديا خلال القرنين الثاني والأول قبل الميلاد، الحياة الاقتصادية في الجزائر عبر العصور التاريخية، تيبازة، 2022.
- قابريال كامبس، في اصول بلاد البربر ماسينيسا او بدايات التاريخ، تعريب وتحقيق: محمد العربي عقون، المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر، د.ت.
- محمد بن عبد المؤمن،" قمح بلاد المغرب القديم بين المادة الغذائية والسياسية"، دورية كان التاريخية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، العدد العاشر، 2010.
- محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني ودورها في احداث القرن الرابع الميلادي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- نادية عون، الزراعة الشجرية في بلاد المغرب القديم اثناء الاحتلال الروماني (146 ق.م.430م) (الزيتون والكروم)، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخصص تاريخ قديم، اشراف محمد الهادي حارش، جامعة لجزائر2، 2012.
- سماح محمد الصاوي، " أشكال أدوات الزراعة في العصر الروماني دراسة أثرية"، دراسات في اثار الوطن العربي 15، مج1، ع1، جامعة الإسكندرية، كلية الاداب.
- حمومة الجودي، الضرائب الرومانية في بلاد المغرب القديم منذ سقوط قرطاجة 146 ق.م إلى نهاية الاحتلال الروماني 430م، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخصص التاريخ القديم، إشراف محمد الحبيب البشاري، جامعة الجزائر 2، 2015.
- -محمد أحمد أنديشه، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث، دار الكتب الوطنية، ط1، ليبيا، 1993.
- -سالم اللافي محمد، "ملكية الأراضي وانواعها بالمغرب القديم في العصر الروماني في بلاد المغرب القديم"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 14، المجلد7، قسم التاريخ، جامعة الآداب والعلوم.
- محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومانية 146 ق.م / 40م)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 .
- عطية سميرة، جراية محمد رشدي، "القوانين الزراعية في مقاطعات إفريقيا خلال عهد الأسرة النيرفية الأنطوانية (96-192م)، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مجلد 06، العدد 2، الجزائر، 2022.

- -أحمد غانم حافظ، الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الإنهيار، تقديم: حسين أحمد الشيخ، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007.
- حفيظة العياضي، " سياسة الكنترة الرومانية وأثرها على المنظومة القبلية في إقليم الأوراس"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 15، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2023.
- محمد البشير شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني بحث في منظومة التحكم العسكري (الليمس الموريطاني) ومقاومة المور، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، الجزائر، 1999.
- جمال مسرحي، المقاومة النوميدية للإحتلال الروماني في الجنوب الشرقي الجزائري "ثورات الأوراس والتخوم الصحراوية نموذجا، مذكرة لنيل درجة الماجستير تخصص تاريخ حضارات البحر الأبيض المتوسط، إشراف محمد الصغير غانم جامعة قسنطينة -الجزائر، 2008.
- ناصر الدين تمام، " التحصينات العسكرية الرومانية في مقاطعة موريطانيا السطايفية بين القرنين 3 و5 م"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 6، جامعة الجزائر 2، 2018.
- محمد عمار علي، " النفوذ الروماني في الشمال الإفريقي"، مجلة كلية الآداب، العدد 40، جامعة الأزهر، 2015.
- رستو فتزف، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة ومراجعة: زكي لي، محمد سليم سالم، الجزء الأول" المتن" ملتزمة الطبع والنشر – مكتبة النهضة المصرية، د.ت.
- -محمد الحبيب البشاري الضرائب الرومانية في المغرب القديم (ضريبة العشر والضريبة العسكرية)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، د.ت.
- نور الدين كريمة، مصالح إدارة الانونة في روما والمقاطعات الرومانية مقاطعة افريقية بالخصوص خلال العصر الامبراطوري (27 ق.م- 395م) لنيل درجة الدكتوراه، تخصص علوم في التاريخ والحضارات القديمة، إشراف محمد الهادي حارش، جامعة الجزائر 02، 2018/2017.
- بوعلام سعيدة الوضعية القانونية للأرض الإفريقية إبان القرنين الثاني والثالث الميلادي من خلال المصادر المادية " المجلة التاريخية الجزائرية، مج 06 ، ع 02 ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2022.
- سميرة عطية، أثر التشريعات الرومانية، على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب (146 ق. م، 429 م)، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص تاريخ بلاد المغرب، إشراف محمد رشدي جراية وعمر بوصبيع، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2022-2023.
- أحمد غانم حافظ، الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الإنهيار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.

- عبد النور العمري، "القبيلة البدوية قبل وأثناء الفترة الرومانية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 05، ع 09، جامعة المدية، 2017.
- التجاني العمودي، فهيمة شوافة، "الأنماط الإجتماعية ببلاد المغرب القديم- بحث في الإجراءات الرومانية والانعكاسات"، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية ، مج 09، ع 01، 2025 .
- مصطفى دوربان، *أنماط الفخار القديم في الجزائر القديمة (ما بين القرن الأول قبل الميلاد والقرن الثالث ميلادي): دراسة وصفية ونمطية تحليلية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، معهد الآثار، 2009–2010.
- صندوق ستي، *الثروة الحيوانية والغطاء النباتي في الجزائر خلال العصور القديمة*، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، إشراف بوعزم عبد القادر، جامعة وهران "أحمد بن بلة"، 2015–2016.
- بن مبارك نسيم، *الصناعة في نوميديا من 203 إلى 46 ق.م*، مذكرة ماجستير، تخصص تاريخ الحضارات القديمة، إشراف بن لحرش عبد العزيز، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.
- حسيبة ياحمان، "ورشات تمليح الأسماك وصباغة الأرجوان ببلاد المغرب القديم"، *مجلة نوميروس أكاديمية*، المجلد 4، العدد 1، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2023.
- شافية شارن، "الصناعات البحرية القديمة: طرق الصيد وتمليح الأسماك ومرق الحوت"، *مجلة دراسات تراثية*، المجلد 2، العدد 1، 2008.
- منصوري فريدة، "دور المسكوكات في كتابة التاريخ"، *مجلة الدراسات الأثرية*، المجلد 11، العدد 2، 2013.
- رزيق فائزة، "اكتشاف الزجاج وطرق وتقنيات صناعته قديماً"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 10، العدد 2، معهد الآثار – جامعة الجزائر 2، 2021.
- عبد القادر بخضرة، "مظاهر الاستخدام السلبي لوسائل النقل بالمقاطعات الإفريقية خلال العصر الروماني"، *مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا*، المجلد 5، العدد 2، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2021.
- علي بن ثابت، محمد وابل، "المنشآت المعمارية الرومانية في بلاد المغرب القديم: مدينة هيبوريجيوس أنموذجاً"، *مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا*، المجلد 6، العدد 2، جامعة وهران 1، 2023.

مصادر ومراجع باللغة الفرنسية:

- strabon, géographie de strabon, trad: Amédée tardive, tome III, livre XVII (Paris: librairie hachette et Cie, 1880).

- Gabriel camps, « Gastel » encyclopédie berbere, vol 19, edited by gabriel camps, edisud, 1998.
- G.camps"castel" in Gabriel Camps(dir),19/filage -gastel,Aix en Provence, edisud ("volume ",N19)[en ligne],mis en ligne le 1 er juin 2011,consulté le 1 er mai 2019.
- De candole (A), origines des plantes cultivées, paris, 1883.
- Gsell stéphane, histoire ancienne de l'afrique du nord, tome IV : la civilisation carthaginoiseKparis : haschette,1920.
- Camps fabrer H.-l'Olivier et son importance économique dans l'Afrique antique, maître de recherche au CNRS,Aix en Provence, N 24.
- -Trabut,Louis, l'Olivier. Mustapha, Algérie : gouvernement général de l'Algérie, service botanique, informations agricoles, bultin N 21, 1900.
- -salma mohammed husawi , agricultural legislation and its impact on economic conditions in Africa during THE ROMAN ERA 146 BC- 284.
- Saskia, t, roslaar, public land in the roman republic, oxford university press, new york, 2010.
- Peyras Jean, le fundus Aufidianus: étude d'un grand domaine de la région de mateur (Tunisie du nord) ،in: AF. 9,1975.
- Soumagne Charles. Inscription de Jenanez Zaytouna, in: comptes rendus des séances de l'académie des inscriptions et belles-lettres, 81e année, N°4, 1937.
- Cuq Édouard, Le colonat partiaire dans l'Afrique romaine, d'après l'inscription d'Henchir-Mettich. In: Mémoires présentés par divers savants à l'académie des inscriptions et belles-lettres de l'institut de France, premier série, sujets divers d'érudition, T 11, 1er partie, 1902.
- Carcopino Jérôme, Inscription D'ain El Djmala, contribution à l'histoire des saluts africains et du colonat partiare, in: Mélanges d'archéologie et d'histoire, T 26, 1906 .
- ¯Deneauve jean, villedien françoise, Le cardo maximus et les édifices situés à l'est de la voie (secteur C). in: Antiquités.
- Kolendo Jerzy. Le colonat en Afrique sous le Haut-Empire, première édition. Besançon : Université de Franche-Comté, 1976, pp 3-117. (Annales littéraires de l'université de Besançon, 177).
  Caillemer -André, Chevallier Raymond. Les centuriations de « L'Africa vettus ». In : Annales.Economies, Sociétés, civilisations. 9e année, N°4, 1954.

- -Soumagne Charles. La photographie aérienne au service de l'archéologie en Tunisie. in : comptes rendus des séances de l'académie des inscriptions et belles-lettres, 96e années, N°2, 1952.
- Chevallier(R), Essai de chronologie des centuriations romaines de Tunisie. In Mélanges d'archéologie et d'histoire, T 70, 1958.
- -cagnat, R, (1897) , inscription d'hinchir mettich, paris : l'académie des belles lettres.
- Bunson Mathew, encyclopedia of the roman empire revised edition, facts on fille, revised edition, new york,2002.

- Béatrice le teuff, census les recensements dans l'empire romain d'augeste à diocletien, archéologie préhistoire, université michel de montaigne- Bordeaux Iii, français, 2012.
- Tenney frank,an economic history of rome to the republic, johns Hopkins prrss, Baltimore, 2004.

- Marcel Benabou, la resitance africaine à la romanisation, édition la découverte, 9 bis, paris XIII^{e,} 2005.
- Salma mohammed, bakr husawi agricultural legislation and its impact on economic conditions in Africa during the roman era, 146, Bc- 284 ad, journal of the general union of arab archaeologists, vol 03, issue 1, 2018.
- Carcopino (J), Decumani. Note sur 'organisation des socit8s publicaines sous la Republique, MEFR ; XXV, 1905.
- Pflaum (H1. G.)., Remarques sur I'onomastique de castellum celtianum. Dans carnuntina, Vortrage biem Intemationalen Kongress des Altertumforscher, graz- klen, I956.
- Lassert (Jean-Marie), Onomastica africana, in Ant. Aft, T. X111, 1979.
- kotulo (T) les principes gentis et les principes civitatisen afrique romaine, EOS.
- camps (G) berbères aux marge de l'histoire, paris, 1956.
- fevrier (P.A), observation sur la tribu dans le Maghreb antique, Ed école français de Rome, 1996.
- lefebure (S), l'administration de l'empire d'auguste à dioclétien Ed, Armand colin, paris.
- monsieur (T.K) et michalah (M), les africains et la domination de rome, in dialoges d'histoire ancienne, vol 2 ,1976.

فهارس

فهرس الأشكال والصور:

الصور والأشكال	الصفحة
– الشكل رقم 01 خريطة الحدود التقريبية لبلاد المغرب القديم	12
– الشكل رقم 02 شكل تضاريس بلاد المغرب القديم	13
– الشكل رقم 03 شكل يدل على كميات التساقط	14
– الشكل رقم 04 الفخار النذري و العائلي	17
– الشكل رقم 05 معصرة مداورش	19
– الشكل رقم 06 سلة الزيتون	20
– الشكل رقم 07 مشهد لقطف الزيتون	20
– الشكل رقم 08 شجرة الزيتون	21
– الشكل رقم 09 الكروم	22
– الشكل رقم 10 أهم الطرق التجارية التي شقتها روما	24
– الشكل رقم 11 استخدام القراما و الأنصاب الحجرية لتحديد أبعاد الوحدة الكنتورية	32
– الشكل رقم 12 فسيفساء استغلال الأرض و الأملاك	34
– الشكل رقم13 أوجه نقيشة عين الجمالة	37
– الشكل رقم 14 شكل خطي الكاردو و الديكومانوس	40
– الشكل رقم 15 خط الليمس	42
– الشكل 16 صورة تمثل نوع من أنواع الصدف التي يستخرج منها اللون الأرجواني	56

مخططات

الرقم	المخطط	الصفحة
01	شكل الأرض المكنترة	39

فهرس الأعلام(لشخصيات)

الشخصيات	الصفحة
- سترابون(strabon)	10-16-23-
- شارل أندري جوليان	14-39
- أكصيل(Gsell)	16-19-24-
- محمد الصغير غانم	19
- محمد العربي عقون	19
- كامبس (G) Campus	21
- ماسينيسا Massinissa	21-23-
- هيرودوت Herodote	32
- بيراس peyras	43-
- هدريان Hadrian	48-49-51-56-58-
- منكيانا Mancian	48-51-56
- بولان(pollain)	48
- هنشير مطيش	48-61-
- كراكلا	73-
- أغسطس	61-62
- كلاوديوس	61-68
- أوفيديانوس (aufidianus)	43

فهرس الاماكن:

المكان	الصفحة
- بلاد المغرب القديم	10- 11-12-14-16-19-23-24-29-31-32-33-37-39-40-47-48-49-51-54-56-58-59-60-61-62-63-64-66-68- 69-72-75
- ليبيا	10-32
- مصر	10
- أعمدة هرقل	10
- نهر النيل	10
- المحيط الاطلسي	10
- نهر التيبر	61
- أثيوبيا	10-16
- موريطانيا	10-54-
- البحر الأبيض المتوسط	10-12- 37
- المنطقة الصحراوية	10
- الشرق القديم	10
- الاطلس التلي	12
- جبال جرجرة	56
- المغرب الاقصى	12
- جبال خمير	12
- تونس	12
- مداورش	65-

- سور الغزلان	56
- ميناء أوستي	61
- زراية	56
- واد الصومام	56
- نهر أمبساكا (الشمال الشرقي ، قسنطينة)	19
- روما	24-39-40-41-46-56-59-62-63-66-74-75
- جبال الأطلس	12
- الشمال الافريقي	64-
- الأطلس الصحراوي	12
- التاسيلي ناجر	
- قرطاج	41-
- أوتيكا	46
- سوسة	46
- سيطيفيس	56
- افريقيا	65-
- بجاية	56-
- عين واصل	49
- تبرسق	49

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
المقدمة	أ-ج
المدخل: الإمكانيات الاقتصادية لبلاد المغرب القديم	
. الموقع الفلكي والجغرافي	11
. التضاريس (السهول، الجبال ، الصحراء)	12
. المناخ	14
- الثروات الطبيعية (الحيوانية، المائية، الخشبية البحرية)	16
. أهمية موقع بلاد المغرب القديم (الإمكانيات، ومسألة غذاء الإمبراطورية الرومانية (مطمور روما)	25
الفصل الأول: الإطار القانوني للزراعة الرومانية	
-تقسيم الأراضي وأنماط الملكية (الأراضي العامة، الملكيات الخاصة ، أراضي المدن)	30
- القوانين المنظمة للزراعة (هدريان، مانكيانا، سياسة الكنترة ، الليمس)	36
الفصل الثاني: أنواع الضرائب الزراعية	
- ضريبة الأرض	45
- ضريبة الانتاج	47
الفصل الثالث: المشاريع الرومانية في بلاد المغرب القديم (الجانبيين الصناعي و التجاري)	

– I الجانب الصناعي	55
– II الجانب التجاري	59
– III أثر التشريعات والقوانين على بلد المغرب القديم	61
– الخاتمة	69
– قائمة البيبليوغرافية	72